

إعلان الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس) عند البخاري

«دراسة حديثة»

صالح بن عبد الله بن شديد الصباح*

جامعة المجمعة

(قدم للنشر في 07/05/1441هـ؛ وقبل للنشر في 08/06/1441هـ)

المستخلص: يدرس البحث نقد الإمام الدارقطني للبخاري في إخراج قصة خلع امرأة ثابت بن قيس الواردة من حديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه في صحيحه، وهو حديث اختلف الرواة عن عكرمة في وصله وإرساله، فكان هذا البحث لبيان مدى صحة نقد الدارقطني، أو ضعفه. ومن أهداف البحث: بيان حال هذا الحديث، وصولاً إلى الحكم عليه. ومنهج البحث المستخدم هو المنهج التحليلي الاستقرائي. ومن أهم نتائج البحث: صحة الحديث؛ لوجود دلائل ظاهرة على صحته، وعدم صحة نقد الإمام الدارقطني للبخاري في إخراجها. كما أثبت البحث دقة نظر البخاري في انتقاء أحاديث كتابه الصحيح، بإخراج هذا الحديث. ومن أهم التوصيات: دراسة الأقوال والآراء والأحاديث النبوية المتعلقة بالصحيحين.

الكلمات المفتاحية: الدارقطني، التتبع، الخلع، امرأة ثابت بن قيس.

The Darkatni's criticism of Ekremat's speech quoting Ibn Abbas in "khul'(Divorce at instance of wife who pays compensation) Thabet Bin Qays's wife" at Al Bukhari (Recent Study)

Saleh Abdullah Shadid Al-Sayah*

Majmaah University

(Received 02/01/2020; accepted for publication 02/02/2020.)

Abstract: the research discusses The Darkatni's criticism of Al Bukhari in showing the story of Khul' Thabet Bin Qays's wife mentioned in Ekremat's speech quoting Ibn Abbas, May Allah be pleased with them, in Hadees Bukhari. It's a kind of Hadees that the reporters have disagreed with Ekremat in conveying it. This research was done to discuss and show the validity or the weakness of The Darkatni's criticism. One of the purposes of the research is to show and indicate the state of this Hadees, and to judge it. The research approach used is the inductive analytical approach. One of the most important search results is: the validity of the mentioned Hadees as there are signs of its validity, and The Imam Darkatni's criticism of Al Bukhari is not correct in conveying it. The paper also demonstrated the accuracy of Bukhari's consideration of the selection of the Valid Hadees in his book (Saheh) and in conveying it. Among the most important recommendations are the study of sayings, opinions and prophetic talk mentioned in the Suspended Hadiths of Al-Bukhari and Muslim.

Key words: Darktini, Trace, Khul', Thabet Bin Qays's wife.

(*Associate Professor of Hadith, University of Majmaah.

(*) أستاذ الحديث المشارك، بجامعة المجمعة.

البريد الإلكتروني: s.alsayah@mu.edu.sa

صالح بن عبد الله الصباح: إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس)...

المقدمة

ولتلكم الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع، أحببت أن أشارك فيه بدراسة حديث نبوي هو أصل في بابه، وهو (حديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه) في «خلع امرأة ثابت بن قيس». مشكلة البحث:

حديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه في «خلع امرأة ثابت بن قيس» هو من الأحاديث التي أخرجها الإمام البخاري في صحيحه، وهو من أهم الروايات والطرق لقصة «خلع امرأة ثابت بن قيس» التي تعد أصل الأصول في باب الخلع في السنة النبوية الشريفة، وقد أعتنى الإمام البخاري بذكر طرق الحديث المبينة لصحته، إلا أن الإمام الدارقطني أورد حديث البخاري هذا في كتابه «التتبع» المخصص لما أخرج الشيخان أو أحدهما، وفيه علة.

فهل الحديث فيه علة كما قال الإمام الدارقطني؟ وما أدلته؟ وهل هي علة قاذحة أو غير قاذحة؟ وما رأي الإمام الدارقطني في صحة الحديث؟ وما الطرق والمتابعات والشواهد للحديث؟ وما أقوال العلماء والنقاد في بيان حاله؟ وما الحكم على الحديث، وعلى نقد الإمام الدارقطني للبخاري بإخراجه؟ وما الأدلة الظاهرة والخفية التي استند عليها الإمام البخاري في تصحيحه لهذا الحديث؟ وما مدى قوتها وصحتها؟ هذا ما يرمي البحث إلى بيانه، وكشفه - إن شاء الله تعالى -.

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: 102).

﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء: 1).

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: 70-71).

أما بعد: فإن صحيح الإمام البخاري يُعدّ من أعظم وأجل ما صنف في جمع الأحاديث الصحيحة، وقد بذل فيه الإمام جهداً عظيماً وزمناً مديداً، وأنعم النظر فيه بما لا مزيد عليه، حتى أصبح في المكانة العالية عند علماء الإسلام بعامته، وعلماء الحديث بخاصة، إلا أن هذا لم يمنع بعض الأئمة الكبار من الكلام في بعض ما أخرج البخاري، مما يستدعي النظر والفحص في ذلكم الكلام، للوصول إلى قصده ومدى صواب رأيه.

أهمية البحث:

المادة العلمية بدقة وشمول، ويظهر الثاني في استعمال أساليب التحليل العلمي في فحصها ودراستها، مع اعتماد الطرق العلمية في النقل والتوثيق للنصوص المنقولة، ونحو ذلك. وأما دراسة الرواة فلم أتوسع فيها؛ إذ ليست هي غرض البحث، وربما اكتفيت بنقل حكم ابن حجر، أو الذهبي، أو غيرهما، إذا تبين لي أنه القول الراجح، وكذا لم أتوسع في دراسة أو تخريج الأحاديث التي أذكرها، إلا بحسب حاجة البحث.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتحري لم أجد دراسة خاصة بموضوع البحث.

خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، كما يلي:

- المقدمة: وتشتمل على: مشكلة البحث، وأهمية البحث، وأهداف البحث، ومنهج الدراسة والتوثيق، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

- تمهيد: نص الحديث عند البخاري، وموقف الإمام الدارقطني، والحافظ ابن حجر.

- المبحث الأول: إحصاء روايات حديث عكرمة عن ابن عباس مع تحريجها، وأبرز نتائجها، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: بيان اختلاف روايات وطرق الحديث مع تحريجها.

تظهر أهمية البحث في أمور:

1- أنه يتناول حديثاً نقد الإمام الدارقطني على الإمام البخاري إخراجاً في صحيحه.

2- حاجة الحديث إلى دراسة علمية دقيقة توضح حاله من حيث الصحة أو الضعف.

3- أنه متعلق بشروط الإمام البخاري، وضوابطه، ومنهجه، في إخراج الأحاديث في صحيحه.

أهداف البحث:

1- تحقيق الحكم النهائي على الحديث صحة أو ضعفاً، بعد جمع وإحصاء كل الطرق والمتابعات والقرائن المتعلقة بالحديث.

2- جمع أقوال العلماء والنقاد في بيان حاله من حيث القبول والرد.

3- إبراز براعة ودقة الإمام البخاري في إخراج الأحاديث في صحيحه، وفق ضوابط علمية رصينة ودقيقة.

4- دراسة مدى صحة وصواب نقد الإمام الدارقطني للإمام البخاري في إخراج هذا الحديث في صحيحه.

منهج الدراسة والتوثيق:

المنهج المتبع في هذا البحث سيكون - بعون الله - هو المنهج الاستقرائي التحليلي، ويتجلى الأول في جمع

صالح بن عبد الله الصباح: إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس)...

قال البخاري:

1 - حدثنا أزهر بن جميل، حدثنا عبد الوهاب الثقفي، حدثنا خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس: (أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: أتردين عليه حديثه؟ قالت: نعم، قال رسول الله ﷺ: اقبل الحديثه، وطلقها تطليقة⁽¹⁾).

قال أبو عبد الله: «لا يتابع فيه: عن ابن عباس»⁽²⁾.
2 - حدثنا إسحاق الواسطي، حدثنا خالد، عن خالد الحذاء، عن عكرمة أن أخت عبد الله بن أبي بهذا، وقال: (تردين حديثه؟ قالت: نعم، فردتها، وأمره

- المطلب الثاني: الاستنتاجات المهمة من التخريج،

وأبرز نتائجه.

- المبحث الثاني: الشواهد لحديث عكرمة عن ابن عباس، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: الأحاديث المرفوعة.

- المطلب الثاني: الأحاديث المرسلة.

- المبحث الثالث: الحكم على علة الحديث وعلى نقد الدارقطني للبخاري إخراج، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: تحليل روايات البخاري، وبيان مقاصده وأدلتها.

- المطلب الثاني: مقويات ودلائل أخرى لصحة الحديث.

- الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

تمهيد

نص الحديث عند البخاري، وموقف الإمام الدارقطني،

والحافظ ابن حجر

يحسن في بداية البحث أن نذكر روايات وطرق الحديث عند البخاري، ثم نتبعها بعبارة الإمام الدارقطني، ثم نقوم بدراستها وتحليلها؛ ليتضح رأيه بشكل جلي، ثم نعرض على موقف الحافظ ابن حجر ورأيه.

• نص سياق الحديث عند البخاري في صحيحه:

(1) صحيح البخاري (47/7) برقم: (5273)، وأخرجه النسائي في المجتبى (1/684) برقم: (3/3463)، وفي الكبرى (5/277) برقم: (5628)، والطبراني في الكبير (11/347) برقم: (11969) عن (عبد الله بن أحمد الجواليقي)، والدارقطني في سننه (4/376) برقم: (3628) عن (البعرائي محمد بن هارون الحضرمي)، والبيهقي في السنن الكبرى (7/313) برقم: (14955) من طريق: (محمد بن محمد بن سليمان الباغندي)، والخطيب في الأسماء المبهمة في الأنبياء المحكمة (6/415) من طريق عبد الله بن سليمان، ويحيى بن محمد بن صاعد، ومحمد بن هارون الحضرمي: كلهم (البخاري، والنسائي، والباغندي، والبعرائي، والجواليقي، وابن صاعد) عن أزهر بن جميل، به.

(2) صحيح البخاري (47/7) برقم: (5273).

يطلقها)⁽³⁾. 6- حدثنا سليمان، حدثنا حماد، عن أيوب، عن

عكرمة: أن جميلة... فذكر الحديث⁽⁷⁾. 3- وقال إبراهيم بن طهمان: عن خالد، عن

عكرمة، عن النبي ﷺ: وطلقها⁽⁴⁾. • وأما نص عبارة الإمام الدارقطني ﷺ:

فقد قال في كتاب «التبعية»: «وأخرج البخاري 4- وعن ابن أبي تيمية، عن عكرمة، عن

ابن عباس أنه قال: (جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني لا أعتب على ثابت في دين ولا خلق، ولكني لا أطيقه، فقال رسول الله ﷺ: فتردين عليه حديثه؟ قالت: نعم)⁽⁵⁾.

5- حدثنا محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي، حدثنا قراد أبو نوح، حدثنا جرير بن حازم، عن أيوب،

عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ قال: (جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، ما أنقم على ثابت في دين ولا خلق، إلا أني أخاف الكفر، فقال رسول الله ﷺ: فتردين عليه حديثه؟ فقالت: نعم، فردت عليه، وأمره ففارقها)⁽⁶⁾.

وأما في كتاب «العلل» فلم أجد الحديث، بل ولا

مسند عبد الله بن عباس في كتاب العلل⁽⁹⁾.

وأما في كتاب «السنن» فأخرج الدارقطني حديث

(3) صحيح البخاري (47/7) برقم: (5274)، وأخرجه البيهقي

(8) الإلزامات والتبعية، للدارقطني (ص: 327-328، رقم 171).

(9) يظهر أنه لا يوجد مسند لعبد الله بن عباس ﷺ في كتاب

العلل للدارقطني، فقد قال أبو الفضل بن طاهر: «سمعت

الإمام أبا الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي يقول: إن كتاب العلل

الذي أخرجه الدارقطني إنما استخرجه من كتاب يعقوب بن

شيبه، واستدل له بعدم وجود مسند ابن عباس فيها». فتح

المغيث، للسخاوي (2/335).

الدوري، عن قراد، به.

صالح بن عبد الله الصباح: إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس)...

ب- ورواه بقية أصحاب الثقفى، وخالد الطحان، وإبراهيم بن طهمان، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، مرسلًا، بدون ذكر ابن عباس. فأعل الدارقطني رواية أزهر بن جميل بهذه الروايات المرسلة.

وبهذا تكون جميع الروايات الموصولة معلة. والدارقطني يوضح لنا الخلاف دون أن يصرح برأيه بالصواب، وإن كان كلامه مشعرا بأن رواية الوصل وهم، وأن الصواب الإرسال، بدليل قوله: «لم يخرج مسلم لعكرمة شيئاً»، فكأنه يشير بذلك إلى أن هذا الاختلاف سببه اضطراب عكرمة، لكن هذا لو فرضنا صحته لا يعني تضعيف الحديث، فقد يكون متوقفاً، فقد قال الدارقطني في أحد الأحاديث: «هو مضطرب، لا أحكم فيه بشيء»⁽¹¹⁾، وقد علم أن أسلوبه الغالب أنه يحكم على علة الحديث، ويصرح برأيه، وأحياناً يكتفي بذكر العلل، ولا يحكم عليه بشيء⁽¹²⁾، كما في حديثنا هذا.

• مناقشة ما جاء في قول الدارقطني:

1- قوله: «لم يخرج مسلم لعكرمة شيئاً»: هذا مما يستدرك عليه؛ لأن مسلماً أخرج لعكرمة في إسنادين مقروناً بغيره⁽¹³⁾، إلا أن يقصد الدارقطني أن مسلماً لم

عكرمة هذا عن ابن عباس موصولاً ومرسلًا من طرق، ومنها طريق أهر بن جميل التي أخرجها البخاري، ولم يتكلم عليها بشيء⁽¹⁰⁾، وسيأتي تخريجه.

• عرض وشرح رأي الدارقطني في كتاب «التتبع»:

يرى الدارقطني أن هذا الحديث اختلف فيه على عكرمة، في ذكر ابن عباس، فقد رواه عنه اثنان، واختلف عليهما، وهما:

1- أيوب: فرواه عنه جرير موصولاً، بينها رواه حماد بن سلمة مرسلًا، فأعلها الدارقطني بها.

2- خالد الحذاء، اختلف عليه:

أ- فرواه أزهر بن جميل وحده عن الثقفى، عن خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس، بذكر ابن عباس، وأصحاب الثقفى غير أزهر يرسلونه أيضاً، لكن الدارقطني لم يسم أحداً ممن أرسله عن الثقفى، وكلامه مشعر بأنهم كل أصحاب الثقفى، وأنهم كثيرون.

(10) ذكر ابن القيم في زاد المعاد في هدي خير العباد (5/175) أن الدارقطني صحح الحديث، قال ابن القيم: «وفي سنن الدارقطني في هذه القصة: فقال النبي ﷺ: (أتردين عليه حديقته التي أعطاك؟ قالت: نعم وزيادة. فقال النبي ﷺ: أما الزيادة فلا، ولكن حديقته. قالت: نعم. فأخذ ماله وخلي سبيلها، فلما بلغ ذلك ثابت بن قيس قال: قد قبلت قضاء رسول الله ﷺ). قال الدارقطني: إسناده صحيح». ولم أجد ذلك التصحيح في سنن الدارقطني ولا غيره، ولم ينبه محقق الزاد على هذا الأمر.

(11) علل الدارقطني (6/151).

(12) ذكر ذلك محقق العلل فضيلة الشيخ الدكتور: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. انظر علل الدارقطني (1/94-95).

(13) في صحيح مسلم برقم (1208) من طريق ابن جريج، أخبرني=

يخرج له احتجاجاً.

2- ويلاحظ - أيضاً - أن الدارقطني لم يشتر في كلامه السابق إلى رواية إبراهيم بن طهمان الموصولة عن أيوب بن أبي تيممة، عن عكرمة، عن ابن عباس به، والتي ذكرها البخاري، مع أهميتها البالغة، حيث نبه البخاري إلى أن إبراهيم بن طهمان له روايتان: الأولى: عن خالد الحذاء مرسلة، والثانية: عن أيوب موصولة. فقد فات الدارقطني ذكرها، ولا أدري: ما عذره، ولا وجهه؟ وهذا مما يستغرب.

3- ويلاحظ في الرواية الأخيرة عند البخاري أن حماداً لم يُحدد مَنْ هو؟ أهو ابن سلمة، أم ابن زيد؟ وكلاهما سمع من أيوب، وسليمان - هو ابن حرب - روى عنهما جميعاً. والدارقطني - إذا لم يكن هناك تصحيح - يصرح أنه ابن سلمة، بينما البيهقي⁽¹⁴⁾، وابن حجر⁽¹⁵⁾، وغيرهما، ذكروا أنه حماد بن زيد، وهو الأقرب لعرف المحدثين؛ لأنه لازم أيوب ملازمة طويلة جداً. واحتمالية أن يكون الدارقطني قصد رواية لحماد بن

سلمة موصولة - وستأتي - ولم يكن قصده ذكر ما ذكره البخاري من الرواية المرسلة لحماد وارد وممكن، وإن كان بعيداً، على اعتبار أن الدارقطني يرجح الإرسال في رواية خالد الحذاء، والوصل في رواية أيوب؛ ولذا أورد رواية حماد بن سلمة الموصولة بعد رواية جرير الموصولة - أيضاً - ليقويها، والله أعلم.

4- أن ما ذكره الدارقطني هنا من الاختلاف في هذا الحديث، قد ذكره البخاري، ونبه عليه في نفس الصحيح، والبخاري هو أول من نبه عليه، كما سبق بيانه من كلام البخاري وسياقه للروايات، وظاهر منها أن البخاري عالم مطلع متنبه إلى هذا الاختلاف، وأنه غير خاف عليه، وأنه يرى أن الصواب هو وصل الحديث. وظاهر جداً مما سبق، ومن سياق كلام الدارقطني، أنه أخذ كلام البخاري المذكور في الصحيح، وأنه هو مصدره؛ لأن الدارقطني لم يضيف شيئاً على ما ذكره البخاري، وإنما خرج باستنتاجات من كلامه، فقط.

5- قول الدارقطني: «وأصحاب الثقفي غير أزهر يرسلونه»: لم أقف على أحد من أصحاب الثقفي ممن رواه مرسلًا أو موصولاً، غير رواية أزهر هذه، ويظهر أنه انفرد به عن الثقفي، ولم يتابعه أحد على روايته عنه أصلاً؛ لأن البخاري لم يذكر روايات مرسلة عن الثقفي لبيان مخالفته بروايته موصولاً، وإنما ذكر لأزهر متابعات ناقصة مرسلة - وهي: رواية خالد الطحان

=أبو الزبير، أنه سمع طاوساً، وعكرمة مولى ابن عباس، عن ابن عباس (أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب رضي الله عنه أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: إني امرأة ثقيلة). ومن طريق عمرو بن هرم، عن سعيد بن جبير، وعكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه أن ضباعة أرادت الحج، به.

(14) السنن الكبرى، للبيهقي (7/ 512).

(15) تعليق التعليق، لابن حجر (4/ 462).

صالح بن عبد الله الصباح: إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس)...

كلامه في المقدمة: قال - بعد نقله كلام الدارقطني -: «قلت: قد حكى البخاري الاختلاف فيه، وعلقه لإبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلًا، وعن أيوب موصولًا، وذلك لما يقوي رواية جرير بن حازم، وفي رواية أبي ذر عن المستملي من الزيادة: قال البخاري عقب حديث أزهر: لا يتابع فيه عن ابن عباس، وهذا معنى قول الدارقطني: إن أصحاب الثقفي يرسلونه»⁽¹⁷⁾.

• موقف الحافظ ابن حجر من الاختلاف في الحديث وتعليل الدارقطني:

تكلم ابن حجر على الاختلاف في هذا الحديث في موضعين من كتابه فتح الباري: الأول في المقدمة، في الفصل الثامن الذي خصصه للأحاديث المتقدمة المخرجة في الصحيح، والموضع الثاني أثناء شرح الحديث. وقد أورد كلام الدارقطني في الأول، دون الثاني.

فقال في الموضع الأول - وهو الحديث الثمانون - بعد ذكر كلام الدارقطني: «قلت: قد حكى البخاري الاختلاف فيه، وعلقه لإبراهيم بن طهمان، عن خالد الحذاء مرسلًا، وعن أيوب موصولًا، وذلك مما يقوي رواية جرير بن حازم. وفي رواية أبي ذر، عن المستملي، من الزيادة: قال البخاري عقب حديث أزهر: لا يتابع فيه عن ابن عباس. وهذا معنى قول الدارقطني: إن

وإبراهيم بن طهمان - فدل هذا على انفراد أزهر انفراداً تاماً بالحديث عن الثقفي، وعلى انفراده بالوصل من رواية خالد الحذاء.

وهذا ربما هو ما قصده البخاري، بقوله بعد رواية أزهر: «لا يتابع فيه عن ابن عباس». وإن كان قد يفهم منه - أيضاً - أن هناك من رواه وأرسله عن الثقفي، لكن القرينة مع الأول.

وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر فقال: «قوله: قال أبو عبد الله، هو البخاري، قوله: لا يتابع فيه عن ابن عباس، أي: لا يتابع أزهر بن جميل على ذكر ابن عباس في هذا الحديث، بل أرسله غيره، ومراده بذلك خصوص طريق خالد الحذاء عن عكرمة؛ ولهذا عقبه برواية خالد - وهو بن عبد الله الطحان - عن خالد - وهو الحذاء - عن عكرمة، مرسلًا، ثم برواية إبراهيم بن طهمان، عن خالد الحذاء، مرسلًا، وعن أيوب موصولًا»⁽¹⁶⁾.

وله قول سابق كقول الدارقطني، لكن يظهر أنه تبين له عدم صوابه، فما نقلته عنه آنفاً هو في الشرح، وأما في مقدمة الفتح فقد تبع قول الدارقطني، وبين ما في المقدمة وما قاله في الشرح سنون طويلة.

فهذا رجوع من ابن حجر عما قاله سابقاً، ونص

(17) المصدر السابق (1/375).

(16) فتح الباري، لابن حجر (9/401).

أصحاب التقفي يرسلونه»⁽¹⁸⁾.

وعن أيوب موصولاً⁽¹⁹⁾.

فرد الحافظ هنا على الدارقطني، واقتصر على بيان أن البخاري مطلع على هذا الاختلاف، وأنه لم يخف عليه، وأنه ذكر ما يقويه من روايات أخرى موصولة، فالبخاري كان مدركاً لهذه العلة، وأراد أن يبين ذلك خشية أن ينتقد عليه، ويتصور المنتقد أنه خفيت عليه علة الحديث.

ولاشك أن ما قاله ابن حجر صحيح، وهذا مما يطمئن المطلع ويزيد ثقته في تصحيح وترجيح البخاري لهذا الحديث وتلك الطرق، لكن يلاحظ أن ابن حجر خصص التقوية لرواية جرير دون رواية أزهر.

وأما في الموضوع الثاني - في شرح الحديث - فقد ذكر الاختلاف على خالد الحذاء عند شرح الحديث من روايته، ثم ذكر الاختلاف على أيوب عند شرح الحديث من روايته.

فقال في الأول: «قوله: قال أبو عبد الله، هو البخاري. قوله: لا يتابع فيه عن ابن عباس، أي: لا يتابع أزهر بن جميل على ذكر ابن عباس في هذا الحديث، بل أرسله غيره، ومراده بذلك خصوص طريق خالد الحذاء عن عكرمة؛ ولهذا عقبه برواية خالد - وهو بن عبد الله الطحان - عن خالد - وهو الحذاء - عن عكرمة، مرسلًا، ثم برواية إبراهيم بن طهمان، عن خالد الحذاء، مرسلًا،

وقال في الموضوع الثاني: «أشار البخاري إلى أنه اختلف على أيوب - أيضاً - في وصل الخبر وإرساله، فاتفق إبراهيم بن طهمان وجرير بن حازم على وصله، وخالفهما حماد بن زيد، فقال: عن أيوب عن عكرمة مرسلًا. ويؤخذ من إخراج البخاري هذا الحديث في الصحيح فوائد:

- منها: أن الأكثر إذا وصلوا وأرسل الأقل قدم الواصل، ولو كان الذي أرسل أحفظ، ولا يلزم منه أن تقدم رواية الواصل على المرسل دائماً.

- ومنها: أن الراوي إذا لم يكن في الدرجة العليا من الضبط ووافقه من هو مثله اعتضد، وقاومت الروايتان رواية الضابط المتقن.

- ومنها: أن أحاديث الصحيح متفاوتة المرتبة إلى: صحيح، وأصح⁽²⁰⁾. انتهى كلام ابن حجر.

فوضح ابن حجر أنه عن خالد الحذاء أرسله اثنان، ووصله واحد، وأما عن أيوب فالعكس، وصله اثنان، وأرسله واحد، وكلامه هذا مبني على الطرق التي ذكرها البخاري والدارقطني فقط، فاكتفى بها، ولا أدري: لماذا لم يذكر غيرها؟ فالبخاري إنما انتقى من الطرق ما يؤيد اختياره فقط، وتبعه الدارقطني في ذلك

(19) المصدر السابق (9/401).

(20) المصدر السابق (9/401).

(18) فتح الباري، لابن حجر (1/375).

صالح بن عبد الله الصباح: إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس)...

ربما بقصد الإشارة، لا الاستيعاب. والفوائد والاستنتاجات التي ذكرها ابن حجر - وإن كانت صحيحة - لكنها متعلقة بطريق أيوب فقط، دون رواية خالد الحذاء، بل تنافيا وتعاكسا رواية خالد الحذاء، فقد رواه عنه مرسلًا اثنان، ووصله واحد، فبناء على كلام الحافظ في الفائدة الأولى، يكون الصحيح أن رواية خالد الحذاء مرسلة، ويتج عن هذا تساوي قوة الخلاف على عكرمة؛ لأن الصحيح عن أيوب الوصل، والصحيح عن خالد الحذاء الإرسال، فتساويا، هذا من حيث خصوص الطرق، وأما من حيث العموم فثلاثة رواة أرسلوه، وثلاثة وصلوه.

(21) تقدم تخريجه، وهو عند البخاري، وتقدم بيان الاختلاف: هل هو ابن سلمة، أم ابن زيد؟

(22) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (3/13)، فقال: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو محمد عبيد بن محمد بن محمد بن محمد بن مهدي قال: نا أبو العباس محمد بن يعقوب، نا يحيى بن أبي طالب قال: قال أبو نصر - يعني: عبد الوهاب بن عطاء - سألت سعيداً عن الرجل يخلع امرأته بأكثر مما أعطاها؟ فأخبرنا عن قتادة، عن عكرمة: أن جميلة بنت السلول أتت رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن فلانا - تعني زوجها ثابت بن قيس - والله ما أعتب عليه. فذكره بمثله إلا أنه قال: ففرق بينهما رسول الله ﷺ وقال: (خذ ما أعطيتها، ولا تزدد). وقال عبد الوهاب بن عطاء: قال سعيد: نا أيوب، عن عكرمة، بمثل ما قال قتادة عن عكرمة، إلا أنه قال: لا أحفظ: (ولا تزدد)».

(23) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (6/483): عن معمر، عن أيوب، عن عكرمة قال: جاءت امرأة ثابت بن قيس...

(24) أخرجه القاسم بن سلام في النسخ والمنسوخ (1/119) قال: «أخبرنا علي، قال: حدثنا أبو عبيد، قال: حدثنا إسماعيل، عن أيوب، عن عكرمة، قال: فأمره».

(25) ذكرها البيهقي في السنن الكبرى (7/512) فبعد أن ساق رواية جرير بن حازم قال: «رواه البخاري في الصحيح عن محمد بن عبد الله بن المبارك عن قراد أبي نوح، ورواه إبراهيم بن طهمان عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس ﷺ بمعناه، ورواه سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة أن جميلة، فذكره مرسلًا، وكذلك رواه وهيب عن أيوب».

وما سبق يستدعي منا إحصاء الروايات المختلفة عن عكرمة، وهذا ما سنقوم به في المبحث الآتي، بإذن الله تعالى.

المبحث الأول

إحصاء روايات حديث عكرمة عن ابن عباس مع

تخريجها، وأبرز نتائجها

وفيه مطلبان:

• المطلب الأول: بيان اختلاف روايات وطرق الحديث مع تخريجها.

الحديث مداره على عكرمة، وقد رواه عنه:

1 - أيوب بن كيسان، و اختلف عليه بوصله

بن كثير⁽²⁹⁾، لكن رواية عباد بسياق مختلف.

- ورواه عن أيوب موصولاً إبراهيم بن طهمان⁽²⁶⁾، وحماد بن سلمة⁽²⁷⁾، وجريير بن حازم⁽²⁸⁾، وعباد

= لرجال صحيح البخاري المتكلم فيهم، مدافعاً عنه، فقال: «عبد الرحمن بن غزوان: أبو نوح، المعروف بقراد، وثقه ابن المديني، وابن نمير، ويعقوب بن شيبه، وابن سعد. وقال ابن معين: صالح ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال الدارقطني: ثقة وله أفراد. وقال ابن حبان في الثقات: كان يخطئ، ويتخالج في القلب منه لروايته عن الليث عن مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة قصة المالك. قلت: أخطأ في سنده، وإنما رواه الليث عن زياد بن عجلان عن زياد مولى ابن عباس مرسلًا. بينه الدارقطني في غرائب مالك، والحاكم أبو أحمد في الكنى، وغير واحد. وقال الخليلي: أبو غزوان قديم، ينفرد عن الليث بحديث لا يتابع عليه، يعني هذا. قلت: ليس له في البخاري سوى حديث واحد أخرجه في الخلع عن محمد بن عبد الله بن المبارك عنه عن جريير بن حازم بمتابعة إبراهيم بن طهمان، كلاهما عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس في قصة امرأة ثابت بن قيس بن شماس. ورواه حماد بن زيد عن أيوب مرسلًا، وكذا خالد الواسطي وإبراهيم بن طهمان عن خالد الخذاء. وقد تقدم هذا الحديث في الفصل الذي قبله، وهو الحديث الثمانون، وروى له أبو داود والنسائي، وله عند الترمذي حديث من رواية أبي موسى الأشعري فيه ألفاظ منكرة».

وقال - أيضاً - في فتح الباري (401/9): «هو من كبار الحفاظ، وثقوه، ولكن خطؤه في حديث واحد، حدث به عن الليث خولف فيه، وليس له في البخاري سوى هذا الموضوع». وهو ضعيف وواهي، وروايته أخرجهما الدارقطني في سننه (83/5) برقم: (4025)، والبيهقي في السنن الكبرى (316/7) برقم: (14982) من طريق رواد بن الجراح، عن عباد بن كثير، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه: =

(26) روايته علقها البخاري جازماً بها في الصحيح (47/7) برقم: (5275)، وقد تقدم نقلها عنه.

وأخرجها ابن الجارود في المنتقى (1/278) برقم: (811) قال: «وقد رواه إبراهيم بن طهمان، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه غير أنه لم يذكر في آخره (وفرق بينهما). حدثناه أحمد بن حفص، عن أبيه، عن إبراهيم بن طهمان».

وأخرجها الحافظ ابن حجر في تعليق التعليق (4/462)، وقال عقبه: «وهكذا رواه أبو نعيم في المستخرج قال: ثنا سليمان بن أحمد، ثنا عبد الله بن العباس، ثنا أحمد بن حفص به».

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (9/401): «ورواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب الموصولة، وصلها الإسماعيلي».

(27) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (24/211) برقم: (542) قال: «حدثنا يحيى بن معاذ التستري، ثنا عيسى بن شاذان، ثنا حفص بن عمر الضرير، ثنا حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، وأيوب السختياني، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن جميلة بنت أبي بن سلول...». وذكرها أبو نعيم في معرفة الصحابة (6/3286)، فقال: «رواه حفص بن عمر الضرير، عن حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، وأيوب السختياني، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن جميلة بنت سلول أتت النبي صلى الله عليه وسلم...». ونقله عنه ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (8/66)

(28) تقدم تخريجه، وهو عند البخاري وغيره. وقد انفرد قُرَاد بهذا الحديث عن جريير، وترجم الذهبي لقُرَاد في تذكرة الحفاظ (1/248)، وقال فيه: «له ما ينكر». ثم ساق رواية جريير بن حازم، ثم قال: «رواه البخاري عن محمد بن عبد الله المخرمي عن قُرَاد. وهو حديث غريب». وترجم لقُرَاد الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري (1/418) في الفصل التاسع المخصص =

صالح بن عبد الله الصباح: إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس)...

فقال: «إن أيوب كان يحفظ، وربما نسي الشيء». فقال ابن رجب بعده: «فنسب الاختلاف إلى أيوب»⁽³¹⁾.
- والثاني قول أحمد: «ما عندي أعلم بحديث أيوب من حماد بن زيد، وقد أخطأ في غير شيء»⁽³²⁾.

ويظهر أن البخاري يرى صحة الوجهين عن أيوب، وأنه مرة كان يرسله، ومرة كان يوصله، ولعل بعض من رواه عن أيوب -أيضاً- يفعل ذلك، ولعل منطلق البخاري في ذلك هو أن من وصله ثلاثة، وليس راو واحد ينفرد به، وأقوى من عارضهم هو حماد بن زيد، فهو من أثبت الناس في أيوب عند بعض الأئمة، فلم يكن ذلك مانعاً من تصحيح الوجهين عند البخاري؛ لأن حماد بن زيد معروف من منهجه في الأداء أنه ممن يعتمد إرسال الموصول ووقف المرفوع، على طريقة البصريين المعروفة بذلك، قال يعقوب ابن شيبة: «حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة، وكل ثقة، غير أن ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد، ويوقف المرفوع، كثير الشك بتوقيه، وكان جليلاً، ولم يكن له كتاب يرجع إليه، فكان أحياناً يذكر فيرفع الحديث، وأحياناً يهاب الحديث ولا يرفعه، وكان يعد من المثبتين في أيوب خاصة»⁽³³⁾.

وفي التطبيقات العملية أمثلة تظهر أن علماء العلل

قلت: ولا أدري لم لم يذكر الدارقطني بقية من أرسله عن أيوب؟ فقد ذكر حماداً فقط، بينما وجدنا أربعة آخرين قد أرسلوه، والمقام مقام احتجاج وتعليل وتدلil.

وأصحاب وتلامذة أيوب طبقات في الضبط والإتقان عنه، والعلماء مختلفون في مراتبهم، وإن كان أكثرهم على ترجيح حماد بن زيد، ثم إسماعيل بن عليه، وقد ساق ابن رجب أقوال العلماء في هذا⁽³⁰⁾.

وبناء على أقوال هؤلاء الأئمة فالخمسة الذين أرسلوه عن أيوب هم الأكثر والأتقن، والثلاثة الثقات الذين وصلوه هم الأقل عدداً وحفظاً وإتقاناً، فعلى قواعد المحدثين يكون المرسل هو الراجح.

لكن قد ذكر ابن رجب في كلامه المشار إليه نصين مهمين قد يكونان هما ملحظ البخاري في تصحيح رواية الوصل:

- الأول: هو قول ابن معين عندما سئل عن أحاديث أيوب، واختلاف ابن عليه وحماد بن زيد؟

= (أن النبي ﷺ جعل الخلع تطليقة بائنة). وقال البيهقي عقبه: «تفرد به عباد بن كثير البصري. وقد ضعفه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والبخاري، وتكلم فيه شعبة بن الحجاج، وكيف يصح ذلك، ومذهب ابن عباس، وعكرمة بخلافه؟ على أنه يجتمل أن المراد به إذا نوى به طلاقاً أو ذكره، والمقصود منه قطع الرجعة، والله أعلم».

(30) شرح علل الترمذي، لابن رجب (2/699-702).

(31) المصدر السابق (2/699-702).

(32) المصدر السابق (2/699-702).

(33) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (4/139).

ومن ذلك:

- ما جاء في كتابه العلل في أحد الأحاديث، قال: «وروي عن ابن سيرين، واختلف عنه؛ فرواه هشام بن حسان، وأيوب، عن ابن سيرين، عن ابن عمر، أن عمر. واختلف عن أيوب: فأرسله حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد، أن عمر لم يذكر ابن عمر. ورواه أبو جميع سالم بن راشد، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة أن عمر، ووهم في ذكر أبي هريرة، وحديث هشام، وأيوب أصح». (35)

- وقال في موضع آخر: «يرويه أيوب، واختلف عنه؛ فرواه وهيب، وابن علية، عن أيوب، عن عمرو بن سعيد، عن أنس. وخالفها حماد بن زيد، فرواه عن أيوب، عن أنس، لم يذكر بينهما أحداً، والأول أصح». (36)

• ومن ذكر هذا الاختلاف على أيوب في هذا

الحديث غير الدارقطني:

أ- البخاري في صحيحه: وهو أول من نبه على الاختلاف على أيوب في هذا الحديث، قال الحافظ ابن حجر: «أشار البخاري إلى أنه اختلف على أيوب أيضاً⁽³⁷⁾ في وصل الخبر وإرساله، فاتفق إبراهيم بن طهمان وجريير بن حازم على وصله، وخالفها حماد بن زيد،

(35) علل الدارقطني (12/2).

(36) المصدر السابق (12/113)

(37) لأنه أشار قبل إلى الاختلاف على خالد الحذاء، وأن أزهري بن جميل لا يتابع على ذكر ابن عباس.

كانوا يحكمون للوصل، ولو أرسله حماد بن زيد استناداً لمنهجيته هذه المعروفة، ولم تكن مخالفته بإرسال الموصول مقبولة دائماً، وفي كل الأحوال⁽³⁴⁾. ولاشك أن هذا كله ليس قاعدة دائمة مطردة، وإنما هي قرائن، لها ضوابطها وقوانينها.

والدارقطني نفسه قد حكم على بعض روايات حماد بن زيد عن أيوب بأنها مرجوحة، وليست راجحة،

(34) ومن أمثلة ذلك:

1- ما جاء في علل الحديث، لابن أبي حاتم (7/6): «سألت أبي عن حديث رواه سعيد بن زيد -أخو حماد بن زيد- وابن علية، عن أيوب، عن عمرو بن سعيد، عن أنس؛ قال: (كان رسول الله ﷺ أرحم بالضعيف، وكان يسترضع إبراهيم؟)، قال أبي: رواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن أنس، عن النبي ﷺ. قال أبي: الصحيح: عن عمرو بن سعيد، وحماد بن زيد قصر برجل». وقال الدارقطني في العلل (12/113): «يرويه أيوب السخيتاني، واختلف عنه، فرواه وهيب وابن علية عن أيوب، عن عمرو بن سعيد، عن أنس، وخالفها حماد بن زيد، فرواه عن أيوب، عن أنس، لم يذكر بينهما أحداً، والأول أصح». قلت: هكذا رجح أبو حاتم والدارقطني رواية من خالف حماداً مع أنه من أثبت الناس في أيوب.

2- وفي علل الحديث، لابن أبي حاتم (4/563 - 564)، قال: «سألت أبي عن حديث رواه حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة مولى ابن عباس: (أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً، إلا مولى هو أعتقه...) الحديث. فقلت له: فإن ابن عيينة، ومحمد بن مسلم الطائفي، يقولان: عن عوسجة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. فقلت له: اللذان يقولان: ابن عباس، محفوظ؟ فقال: نعم، قصر حماد بن زيد».

قلت: قال أبو حاتم هذا مع أن حماداً توبع على إرساله، تابعه روح بن القاسم على إرساله أيضاً، كما أشار إلى ذلك محقق الكتاب.

صالح بن عبد الله الصباح: إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس)...

- ورواه موصولاً: أزهر بن جميل وحده⁽⁴⁵⁾ عن

الثقفي، عن خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس.

3- ومن رواه عن عكرمة -أيضاً-: قتادة بن

دعامة، وقد اختلف عليه، أيضاً:

فرواه عنه همام، وسعيد بن أبي عروبة، واختلف

عليهما -أيضاً- في وصله وإرساله:

- فرواه محمد بن سنان العوفي، عن همام، عن

قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، به⁽⁴⁶⁾.

وأما من أرسله، فقد ذكر ابن حجر أن ابن منده

رواه في معرفة الصحابة في ترجمة جميلة بنت أبي الخزرجية

فقال: عن أيوب، عن عكرمة، مرسلًا⁽³⁸⁾.

ب- ابن منده: فقد ساق الروايات من طرق عن

عكرمة، ثم فقال: «وروي عن أيوب عن عكرمة متصلاً،

والصواب عنه وعن قتادة مرسلًا⁽³⁹⁾.

ج- وكذا ذكر أبو نعيم الأصبهاني هذا الاختلاف:

فقال: «اختلف أصحاب قتادة وأيوب عليهما، فمنهم من

أرسله، ومنهم من وصله⁽⁴⁰⁾.

2- ومن رواه عن عكرمة -أيضاً-: خالد

الخداء، واختلف عليه بوصله وإرساله:

- فرواه عنه مرسلًا: خالد الطحان⁽⁴¹⁾، وإبراهيم

بن طهمان⁽⁴²⁾، والثقفي⁽⁴³⁾، وإسماعيل بن عليه⁽⁴⁴⁾.

=قال: «أخبرنا علي، قال: حدثنا أبو عبيد، قال: حدثنا إسماعيل

ابن إبراهيم، عن خالد الخدء عن عكرمة: مثل هذا الحديث-

ولم يذكر ابن عباس -قال: (فأمره رسول الله ﷺ أن

يطلقها)».

(45) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (9/398): «أزهر بن

جميل لم يخرج عنه البخاري في الجامع غير هذا الموضع، وقد

أخرجه النسائي -أيضاً- عنه، وذكر البخاري: أنه لم يتابع على

ذكر ابن عباس فيه. كما سيأتي، لكن جاء الحديث موصولاً من

طريق أخرى، كما ذكره في الباب، أيضاً».

(46) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (7/313) برقم: (14958)

قال: «أخبرنا الفقيه أبو القاسم عبيد الله بن عمر بن علي الغامي

ببغداد، نا أحمد بن سلمان، نا جعفر بن أبي عثمان، نا محمد بن

سنان العوفي، نا همام، نا قتادة عن عكرمة، عن ابن عباس

ﷺ: (أن جميلة بنت السلول أتت النبي ﷺ تريد الخلع،

فقال لها: ما أصدقك؟ قالت: حديقة، قال: فردي عليه

حديقته)».

(38) فتح الباري، لابن حجر (9/401).

(39) نقله الحافظ ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (8/66)

عن ابن منده في كتابه «معرفة الصحابة».

(40) معرفة الصحابة، لأبي نعيم (6/3286).

(41) تقدم تخريجه، وهو عند البخاري.

(42) أخرجه البخاري تعليقاً مجزوماً به، وقد تقدم. قال البيهقي في

السنن الكبرى (7/313): «قال البخاري: وقال إبراهيم بن

طهمان عن خالد، عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلًا».

(43) بناء على ما ذكره الدارقطني، وإلا فقد سبق أني لم أفق على أحد

من أصحاب الثقفي رواه مرسلًا أو موصولاً، سوى رواية

أزهر هذه، ويظهر أنه انفرد به عن الثقفي، ولم يتابعه أحد على

روايته عنه أصلاً؛ لأن البخاري لم يذكر روايات مرسله عن

الثقفي لبيان مخالفته بروايته موصولاً.

(44) أخرجه القاسم بن سلام في الناسخ والمنسوخ (1/119)=

عطاء، فروياه عن ابن أبي عروبة، عن قتادة مرسلًا⁽⁴⁹⁾.
وقد ذكر أبو نعيم الأصبهاني هذا الاختلاف،
فقال: «اختلف أصحاب قتادة، وأيوب عليهما، فمنهم
من أرسله، ومنهم من وصله»⁽⁵⁰⁾. وقد أثبت الإمام أحمد
بن حنبل سماع قتادة من عكرمة عموماً⁽⁵¹⁾.

4- وممن رواه عن عكرمة -أيضاً-: ثابت
البناني⁽⁵²⁾، وقد اختلف عليه:

(49) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (7/313-314)،
رقم (14960)، فساق بإسناده عن يحيى بن أبي طالب قال: قال
أبو نصر، يعني عبد الوهاب بن عطاء، سألت سعيداً عن
الرجل يخلع امرأته بأكثر مما أعطاه، فأخبرنا عن قتادة، عن
عكرمة: (أن جميلة بنت السلول أتت رسول الله ﷺ فقالت:
يا رسول الله، إن فلانا -تعني زوجها- ثابت بن قيس -والله ما
أعتب عليه)، فذكره بمثله إلا أنه قال: (ففرق بينها رسول الله
ﷺ وقال: خذ ما أعطيتها، ولا تزد).
وقال عبد الوهاب: قال سعيد: نا أيوب، عن عكرمة بمثل ما
قال قتادة عن عكرمة؛ إلا أنه قال: لا أحفظ (ولا تزد).
وكذلك رواه محمد بن أبي عدي عن ابن أبي عروبة، عن قتادة
مرسلًا. وأخرجه الخطيب في الأسماء المبهمة في الأنبياء المحكمة
(6/417) من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب مقتصرًا على
الرواية الأولى منه فقط.

(50) معرفة الصحابة، لأبي نعيم (6/3286).
(51) قال المروزي: «قلت لأحمد: يقولون: لم يسمع قتادة عن عكرمة،
فغضب، وأخرج كتابه بسماع قتادة عن عكرمة في ستة
أحاديث». ميزان الاعتدال، للذهبي (2/117).
(52) المعجم الكبير للطبراني (24/211) برقم: (542) قال:
«حدثنا يحيى بن معاذ، ثنا عيسى بن شاذان، ثنا حفص بن =

من طريق همام عن قتادة عن عكرمة مرسلًا. لكن لم
يذكر الطريق كاملاً، ولم يسم من رواه عن همام
كذلك»⁽⁴⁷⁾.

- وأما الاختلاف على سعيد بن أبي عروبة في
وصله وإرساله:

فرواه عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن سعيد بن
أبي عروبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس: (أن
جميلة بنت سلول أتت النبي ﷺ)⁽⁴⁸⁾.

وخالفه محمد بن أبي عدي، وعبد الوهاب بن

(47) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (8/66)

(48) أخرجه: ابن ماجه في سننه (3/208) برقم: (2056)،
وأبو نعيم في معرفة الصحابة (6/3286)، والضياء المقدسي في
الأحاديث المختارة (12/231) برقم: (255)، وابن مردويه
في تفسيره -كما في تفسير ابن كثير (1/616)- من طريق (أزهر
بن مروان)، والطبراني في الكبير (11/310) برقم:
(11834)، وفي (24/211) برقم: (541)، والبيهقي في
السنن الكبرى (7/313) برقم: (14959) من طريق
(عبيد الله بن عمر القواريري)، كلاهما: عن عبد الأعلى بن
عبد الأعلى، حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عكرمة،
عن ابن عباس: (أن جميلة بنت سلول أتت النبي ﷺ...).

وقال البيهقي عقبه: «كذا رواه عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن
سعيد بن أبي عروبة موصولاً، وأرسله غيره عنه».

وقال ابن كثير عقبه: «إسناد جيد مستقيم». وقال الحافظ
العراقي: «إسناد صحيح عن ابن عباس». نقله عنه العيني في
عمدة القاري (20/263). وصححه الحافظ ابن حجر في
الدرية في تحريج أحاديث الهداية (2/75)

صالح بن عبد الله الصباح: إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس)...

ذكر ابن منده هذا الاختلاف، فبعد أن

فيه⁽⁵⁵⁾.

وذكر هذا الاختلاف -أيضاً- أبو نعيم، فقال:

«رواه حفص بن عمر الضرير، عن حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، وأيوب السخيتاني، عن عكرمة، عن ابن عباس (أن جميلة بنت سلول أتت النبي ﷺ...) فذكر نحوه. ورواه الحسين بن واقد، عن ثابت البناني، عن عبد الله بن رباح، عن جميلة بنت أبي بن سلول، نحوه»⁽⁵⁶⁾.

ساق الروايات من طرق عن عكرمة، قال: «وروي عن أيوب عن عكرمة متصلاً، والصواب عنه، وعن قتادة مرسلًا، وكذا رواه الحسين بن واقد، عن ثابت، عن عكرمة⁽⁵³⁾، ووصله محمد بن حميد، عن يحيى بن واضح، عن الحسين، فذكر ابن عباس⁽⁵⁴⁾

=عمر الضرير، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، وأيوب السخيتاني، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن جميلة بنت أبي...».

(53) لم أجد هذه الرواية، ولم يشر إليها أحد -بعد البحث- سوى ما نقله هنا الحافظ ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (66/8) عن ابن منده. ورواية الحسين بن واقد الموجودة عندنا هي: عن ثابت البناني، عن عبد الله بن رباح، عن جميلة بنت أبي بن سلول، وليست من طريق عكرمة، والله أعلم.

(54) بل من طريق الحسين بن واقد، عن ثابت البناني، عن عبد الله بن رباح، عن جميلة بنت أبي بن سلول، وليس عن ابن عباس؛ لأن الحافظ ابن حجر قال في الإصابة في تمييز الصحابة (66/8) بعد نقل كلام ابن منده: «قلت: ورواية ابن حميد التي أشار إليها ابن منده أخرجها ابن أبي خيثمة، والطبراني عنه. ولفظ المتن أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس، فنشزت عليه، فأرسل إليها رسول الله ﷺ فقال: (يا جميلة، ما كرهت من ثابت؟) فقالت: والله ما كرهت منه شيئاً إلا دمامته. فقال لها: (أتردين عليه حديثه؟) قالت: نعم. ففرق بينهما». انتهى كلامه.

وهذه الرواية أخرجها ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (800/2)، والطبراني في تفسيره (557/4)، كلاهما قالوا: «حدثنا محمد بن حميد قال: حدثنا يحيى بن واضح قال: حدثنا الحسن بن واقد، عن ثابت، عن عبد الله بن رباح، عن جميلة بنت أبي بن سلول: أنها كانت عند ثابت بن قيس، فنشزت =

=عليه، به».

ومن طريق ابن أبي خيثمة أخرج ابن عبد البر في الاستيعاب في معرفة الأصحاب (4/1802).

قال الشيخ العلامة أحمد شاكر في تحقيقه وتعليقه على رواية هذا الحديث في تفسير الطبري: «وهذا الإسناد صحيح، ولم أجده إلا عند الطبري هنا، وعند ابن عبد البر في الاستيعاب، فرواه ابن عبد البر ص: 732-733 عن عبد الوارث بن سفيان عن قاسم ابن أصبغ عن أحمد بن زهير عن محمد بن حميد الرازي - شيخ الطبري هنا - بهذا الإسناد. وقد تبين من هذه الأحاديث الأربعة، ومن غيرها من الروايات الصحيحة -الاختلاف فيمن اختلعت من ثابت بن قيس بن شماس: أهى جميلة بنت عبد الله بن أبي بن سلول، أم حبيبة بنت سهل؟ فالراجح أنها كلتاها اختلعتا منه. وهو الذي رجحه الحافظ في الفتح وارتضاه. قال: والذي يظهر أنها قصتان وقعتا لامرأتين. لشهرة الخبرين وصحة الطريقتين واختلاف السياقين».

(55) نقله الحافظ ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (66/8) عن ابن منده في كتابه «معرفة الصحابة»، في ترجمة جميلة بنت أبي الخزرجية.

(56) في معرفة الصحابة، لأبي نعيم (6/3286)، ونقله عنه ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (66/8).

انتهى كلامه. 5- وممن رواه عن عكرمة -أيضاً- عمرو بن

مسلم، رواه عنه معمر بن راشد، وقد اختلف عليه: قلت: ورواه حجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن ثابت عن عكرمة مرسلًا⁽⁵⁷⁾.

- فرواه هشام بن يوسف، عن معمر، عن عمرو بن مسلم، عن عكرمة، عن ابن عباس، به⁽⁵⁸⁾. فخلاصة ما سبق أن الروايات عن ثابت البناني جاءت على وجوه، هي:

(58) أخرجه أبو داود في سننه (2/236) برقم: (2229)،

والترمذي في جامعه (2/477) برقم: (1185)، والحاكم في

مستدرکه (2/206) برقم: (2842)، والبيهقي في السنن

الكبرى (7/450) برقم: (15697) من طريق: (علي بن بحر

بن بري القطان)، وأخرجه الطبراني في الكبير (11/207)

برقم: (11513)، وفي الأوسط (5/30) برقم: (4588)،

والدارقطني في سننه (4/378) برقم: (3633)، و(5/83)

برقم: (4026) من طريق: (أبي حازم إسماعيل بن يزيد

البصري)، والخطيب في تاريخ بغداد وذبوله (10/65) من

طريق (أبي جعفر عبد الله بن محمد البخاري المسندي)،

وابن عبد البر التمهيد (23/374) من طريق (علي بن حرب)،

كلهم عن (هشام بن يوسف)، به. وقال أبو داود عقبه: «وهذا

الحديث رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن عمرو بن مسلم، عن

عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلًا». وقال الترمذي: «هذا حديث

حسن غريب». وقال الطبراني في الأوسط: «لم يصل هذا

الحديث عن معمر إلا هشام بن يوسف». وقال الحاكم: «هذا

حديث صحيح الإسناد، غير أن عبد الرزاق أرسله عن معمر».

وقال ابن عبد البر: «ليس بالقوي». وقد ذكر هذا الاختلاف

المروزي في كتاب اختلاف الفقهاء (ص: 300)، فقال: «يروى

هذا القول عن النبي ﷺ من حديث هشام بن يوسف عن

معمر عن عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس: (أن امرأة

ثابت بن قيس اختلعت منه، فجعل النبي ﷺ عدتها حيضة).

وروى عبد الرزاق عن معمر عن عمرو بن مسلم عن عكرمة

مرسلًا». وكذا ذكر الاختلاف ابن عبد البر في الموضع السابق.

أ- رواه حجاج بن المنهال، والحسين بن واقد،

عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عكرمة، مرسلًا.

ب- رواه حفص بن عمر الضرير، عن حماد بن

سلمة، عن ثابت البناني، وأيوب السختياني، عن عكرمة،

عن ابن عباس.

ج- الحسين بن واقد، عن ثابت البناني، عن

عكرمة، عن ابن عباس. ولم يذكر أيوب السختياني.

د- ورواه الحسين بن واقد، عن ثابت البناني، عن

عبد الله بن رباح، عن جميلة بنت أبي بن سلول.

(57) غوامض الأسماء المبهمة، للخطيب البغدادي (2/643-

644) فقد ساق بإسناده إلى أحمد بن حنبل، قال: حدثنا إبراهيم

بن حماد، عن عمه إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا حجاج،

قال: حدثنا حماد، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن عمرة: أن

سهلة بنت حبيب كان رسول الله ﷺ. قال حماد: وأخبرني

يحيى بن محمد بن ثابت بن قيس: (أنها كانت جميلة بنت

أبي السلول، وأنها ولدت غلاما، فجعلته في ليف، وأرسلت به

إلى ثابت بن قيس: أن خذ صبيك عني، فأتى به النبي ﷺ

فحنكه، وسماه محمدا، واسترضع له). قال حجاج: وحدثنا حماد

بن سلمة عن ثابت عن عكرمة: (أن جميلة بنت أبي السلول أتت

رسول الله ﷺ، به).

صالح بن عبد الله الصباح: إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس)...

7- ومن رواه عن عكرمة -أيضاً- أبو الطفيل

سعيد بن حمل، رواه عنه مرسلًا⁽⁶²⁾.

8- ومن رواه عن عكرمة -أيضاً- حبيب بن

أبي ثابت، رواه عنه مرسلًا⁽⁶³⁾.

9- ومن رواه عن عكرمة -أيضاً- صالح بن

أبي مريم أبو الخليل، رواه مرسلًا، واختلف عليه في ذكر
عكرمة:

فرواه حماد بن سلمة، عن حميد، عن أبي الخليل،

عن عكرمة: أن امرأة ثابت جاءت إلى النبي ﷺ ذكره
أبو حاتم الرازي⁽⁶⁴⁾.

(62) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (44 / 10) برقم: (18779)،
وفي (35 / 15) برقم: (29673) قال: «حدثنا محمد بن سواء،
عن ابن أبي عروبة، عن أبي الطفيل سعيد بن حمل، عن عكرمة
قال: عدة المختلعة حيضة، قضاها رسول الله ﷺ في جميلة ابنة
سلول». ومن طريقه أخرجه الدارقطني في المؤتلف والمختلف
.. (395 / 1)

(63) أخرجه الخطيب في الأسماء المبهمة في الأنبياء المحكمة
(417 / 6)، قال: «أخبرنا الحسن بن أبي بكر، قال: أخبرنا
عثمان بن أحمد الدقاق، قال: حدثنا الحسن بن سلام، قال:
حدثنا قبيصة بن عقبة، قال: حدثنا سفيان، عن حبيب، عن
عكرمة: (أن ابنة عبد الله بن أبي سلول كانت تحت ثابت بن
قيس بن شماس... الحديث).

ووقع في الأصل (حبيب بن عكرمة)، وهو تصحيف بـن.

(64) قال ابن أبي حاتم في علل الحديث (474 / 1): «سألت أبي عن
حديث رواه عبد الرحمن اللدثكي، عن أبي جعفر الرازي، عن
حميد، عن أنس، قال: (جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى رسول=

- ورواه عبد الرزاق، عن معمر، عن عمرو بن

مسلم، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلًا⁽⁵⁹⁾.

قال البيهقي: «رواه علي بن بحر وإسماعيل بن

يزيد البصري وغيرهما، عن هشام عن معمر موصولاً.

ورواه عبد الرزاق عن معمر، فأرسله⁽⁶⁰⁾.

6- ومن رواه عن عكرمة -أيضاً- أبو حريز

عبد الله بن الحسين، رواه موصولاً⁽⁶¹⁾.

(59) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (483 / 6) برقم: (11759)،
وفي (506 / 6) برقم: (11858)، ومن طريقه: الدارقطني في
سننه (378 / 4) برقم: (3632)، (83 / 5) برقم: (4027)،
والحاكم في مستدركه (206 / 2) برقم: (2843)، والبيهقي في
السنن الكبرى (450 / 7) برقم: (15698). وقال أبو داود بعد
إخراج الحديث موصولاً -رقم (2229)-: «وهذا الحديث
رواه عبد الرزاق عن معمر عن عمرو بن مسلم عن عكرمة عن
النبي ﷺ مرسلًا».

(60) البيهقي في السنن الكبرى (450 / 7).

(61) أخرجه الطبري في تفسيره (553 / 4)، رقم (4807) قال: «حدثنا
محمد بن عبد الأعلى قال: حدثنا المعتمر بن سليمان قال: قرأت
على فضيل عن أبي حريز أنه سأل عكرمة: هل كان للخلع أصل؟
قال: كان ابن عباس يقول: (إن أول خلع كان في الإسلام، أخت
عبد الله بن أبي أنها أتت رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، لا
يجمع رأسي ورأسه شيء أبدا! إني رفعت جانب الخباء، فرأيت
أقبل في عدة، فإذا هو أشدهم سوادا، وأقصرهم قامة، وأفبحهم
وجها! قال زوجها: يا رسول الله، إني أعطيتها أفضل مالي!
حديقة، فإن ردت علي حديثي! قال: ما تقولين؟ قالت: نعم،
وإن شاء زدت! قال: ففرق بينهما)».

وقد ذكرها الحافظ ابن حجر في فتح الباري (400 / 9)

وخالفه أصحاب ابن جريج، فرووه مرسلًا⁽⁶⁵⁾.

ورواه محمد بن خالد بن عبد الله الطحان، عن أبيه،
عن أبي الخليل، عن جميلة بنت أبي بن سلول: (أنها كانت
تحت ثابت بن قيس... الحديث). ولم يذكر عكرمة⁽⁶⁵⁾.

وذكر البزار أن حماد بن سلمة رواه عن حميد، عن
أبي الخليل، مرسلًا⁽⁶⁶⁾، ولم يسق البزار إسناده كاملاً.

• المتابعات لعكرمة في روايته لهذا الحديث عن ابن عباس:

لم أجد -بعد البحث- من روى هذا الحديث
متابعاً لعكرمة عن ابن عباس إلا رواية شاذة عن عطاء
بن أبي رباح، رواها الوليد بن مسلم عن ابن جريج، عن
عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنه: أن رجلاً خاصم امرأته⁽⁶⁷⁾.

=الله ﷻ فقالت: يا رسول الله، إني لا أصبر لخلق ثابت...
الحديث. قال أبي: هذا خطأ، إنما هو حميد، عن أبي الخليل، عن
عكرمة: أن امرأة ثابت جاءت إلى النبي ﷺ كذا رواه حماد بن
سلمة، وأخطأ فيه أبو جعفر الرازي.

(65) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (6/3286)، ونقله الحافظ
ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (8/66) عن ابن منده
في كتابه «معرفة الصحابة»، في ترجمة جميلة بنت أبي الخزرجية،
فقال: «وأسنده من طريق محمد بن خالد بن عبد الله الطحان،
عن أبيه، عن أبي الخليل، عن جميلة بنت أبي بن سلول: أنها
كانت تحت ثابت بن قيس».

(66) البحر الزخار المعروف بمسند البزار (13/183).

(67) أخرجه موصولاً: البيهقي في السنن الكبرى (7/314) برقم:
(14965) قال: «وقد رواه الوليد بن مسلم عن ابن جريج،
عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنه: (أن رجلاً خاصم امرأته إلى
النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: أتردين عليه حديقته؟ قالت:
نعم، وزيادة، قال النبي ﷺ: أما الزيادة فلا). أخبرنا أبو بكر =

=بن الحارث الفقيه، أنا أبو الشيخ الأصبهاني، نا عبد الله بن
محمد، نا أبو زرعة، نا عمرو الناقد، نا الوليد بن مسلم فذكره». وأخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (11/243)
برقم: (241) من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن مرزوق
اليزوري، عن عمرو بن محمد بن بكر، ثنا الوليد بن مسلم، به.
وقال البيهقي عقبه: «وهذا غير محفوظ، والصحيح بهذا الإسناد
ما تقدم مرسلًا». يقصد بالمرسل الراوية التالية.
(68) أخرجه مرسلًا: ابن أبي شيبة في مصنفه (10/53) برقم:
(18829) من طريق حفص بن غياث، وعبد الرزاق في مصنفه
(6/502) برقم: (11842)، وأبو داود في المراسيل
(1/199) برقم: (235)، طريق يحيى بن سعيد القطان،
والدارقطني في سننه (4/498) برقم: (3871) من طريق
غندر، والبيهقي في السنن الكبرى (7/314) برقم:
(14961)، (7/314) برقم: (14962) من طريق
عبد الوهاب بن عطاء، وابن المبارك، وابن عيينة، والثوري،
جميعهم، عن ابن جريج، عن عطاء، به مرسلًا. وقال الدارقطني
عقبه: «خالفه الوليد، عن ابن جريج، أسنده عن عطاء، عن
ابن عباس، والمرسل أصح».

وفي سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 70-71): «قلت له:
الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس:
(أن رجلاً وامرأته اختصما إلى النبي ﷺ)، فقال: أتردين عليه
حديقته؟). قلت: هل أسنده غير الوليد بن مسلم؟ قال: لا،
وإنما هو عطاء مرسل». وسبق كلام البيهقي عقب روايته
لطريق الوليد بن مسلم: «وهذا غير محفوظ، والصحيح بهذا
الإسناد ما تقدم مرسلًا». وقال ابن أبي حاتم في علل الحديث
(4/107): «سألت أبي عن حديث رواه عمرو الناقد، عن
الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس =»

صالح بن عبد الله الصباح: إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس)...

د- وأما عدد الطرق المرسلة، فبلغت سبعة عشر طريقاً هي:

(1-5) رواه حماد بن زيد، وسعيد بن أبي عروبة، ومعمربن راشد، وإسماعيل ابن عليّة، ووهيب بن خالد: عن أيوب بن كيسان، به.

(6-8) ورواه خالد الطحان، وإبراهيم بن طهمان، وإسماعيل ابن عليّة: عن خالد الحذاء، به.

(9-11) ورواه محمد بن أبي عدي، وعبد الوهاب بن عطاء، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، به. وذكر أن هناك من رواه عن همام عن قتادة، به.

(12-13) رواه حجاج بن المنهال، والحسين بن واقد، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، به.

(14) ورواه عبد الرزاق، عن معمربن عمرو بن مسلم، به.

(15-17) ورواه سعيد بن حمل، وحبیب بن أبي ثابت، وصالح بن أبي مريم، كلهم: عن عكرمة، به.

هـ - هذا الحديث جاء موصولاً من أحد عشر طريقاً عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه وهي:

(1-4) رواه إبراهيم بن طهمان، وحماد بن سلمة، وجريير بن حازم، وعباد بن كثير، أربعتهم: عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.

5- ورواه أزهر بن جميل، عن الثقفى، عن خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس.

• المطلب الثاني: الاستنتاجات المهمة من التخريج وأبرز نتائجه.

من خلال ما سبق، ومن سياق الروايات عن عكرمة وعن ابن عباس، نخرج بعدد من الاستنتاجات المهمة:

أولها: أن عكرمة انفرد برواية هذا الحديث عن ابن عباس رضي الله عنه ولم يتابعه أحد.

الثاني: أن هناك اختلافاً كبيراً على عكرمة في وصل الحديث وإرساله، وأكثرهم وأوثقهم على إرساله، فهذا الحديث رواه عن عكرمة -فيما وجدت- تسعة رواة:

أ- من اختلف عليهم في وصله وإرساله عن عكرمة، وهم خمسة رواة: أيوب بن كيسان، وخالد الحذاء، وقتادة بن دعامة، وثابت البناني، وعمرو بن مسلم.

ب- من رواه مرسلًا عن عكرمة، ولم أجد خلافاً عليهم، وهم ثلاثة رواة: أبو الطفيل سعيد بن حمل، وحبیب بن أبي ثابت، وصالح بن أبي مريم أبو الخليل.

ج- من رواه موصولاً عن عكرمة عن ابن عباس، ولم أجد خلافاً عليه، وهو: عبد الله بن الحسين.

= (أن رجلاً خاصم امرأته إلى النبي، فقال النبي: أتردين عليه حديقته...؟)، قال أبي: إنها هو: عطاء، عن النبي، مرسل من رواية غير الوليد.

العلل أو أئمة الحديث بتضعيف رواية عكرمة لحديث ابن عباس الموصول تضعيفاً مطلقاً.

السادس: لم يخرج الإمام مالك في الموطأ، ولا الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، حديث ابن عباس، لا مرسلًا ولا موصولًا، ولا بأي طريق من طرقه، لكنهما خرجا حديثاً آخر، وهو حديث حبيبة بنت سهل.

السابع: لم يخرج مسلم، ولم يخرج -أيضاً- ما يمثله، بل أعرض عنه جملة وتفصيلاً.

الثامن: أخرج بقية أصحاب الكتب الستة، حديث ابن عباس موصولاً، لكن اختلفوا في اختيار الطرق الموصولة إليه:

- فالبخاري والنسائي: أخرجاه من حديث أزهر بن جميل عن عبد الوهاب الثقفي، حدثنا خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس، وزاد البخاري طريق جرير بن حازم، عن أيوب، عن عكرمة، به.

وأبو داود والترمذي: من طريق عمرو بن مسلم، عن عكرمة، عن ابن عباس، به. مع ملاحظة أن أبا داود أشار إلى الرواية المرسلة، وأن الترمذي قال عقبه: «هذا حديث حسن غريب».

- وابن ماجه: من طريق عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.

وواضح من هذه الأساليب والاختيارات المتنوعة أن اختيار أقوى وأصح الطرق لحديث

6- ورواه محمد بن سنان العوفي، عن همام، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.

7- ورواه عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.

8- ورواه حفص بن عمر الضريير، عن حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن عكرمة، عن ابن عباس.

9- ورواه الحسين بن واقد، عن ثابت البناني، عن عكرمة، عن ابن عباس.

10- ورواه هشام بن يوسف، عن معمر، عن عمرو بن مسلم، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.

11- ورواه أبو حريز عبد الله بن الحسين، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.

الثالث: أن البخاري انتقى أصح وأقوى وأجود الطرق، فذكرها في صحيحه.

الرابع: أن البخاري انفرد بالاطلاع، وإخراج طريقين لم أجدتهما عند غيره مسندين، وهما: طريق إبراهيم بن طهمان، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، مرسلًا. وطريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة، مرسلًا.

وهذا دليل ظاهر على استيعابه لطرق الحديث بما لم يحصل لغيره.

الخامس: لم أجد تصريحاً واضحاً من أحد علماء

صالح بن عبد الله الصباح: إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس)...

جاءت فيها مراسيل صحيحة عن عدد من التابعين، لكن أئمة الحديث المصنفين اختلفوا في اختيار أي منها لذكره في مصنفاتهم، كما اختلفت الروايات في اسم امرأة ثابت بن قيس⁽⁶⁹⁾.

• المطلب الأول: الأحاديث المرفوعة:

ومن أبرز تلك الشواهد المرفوعة:

(70) ذكر هذا الاختلاف الحافظ العراقي، فقال: «اختلفت طرق الحديث في اسم امرأة ثابت بن قيس التي خالعتها، ففي أكثر طرقه أن اسمها حبيبة بنت سهل، هكذا عند مالك في الموطأ من حديثها، ومن طريقه رواه أبو داود والنسائي، وكذا في حديث عائشة عند أبي داود، وكذا في حديث عبد الله بن عمر، وعند ابن ماجه بإسناد صحيح عن ابن عباس أنها جميلة بنت سلول، وسلول هي أمها، ويقال: اختلف في سلول: هل هي أم أبي، أو امرأته؟ ووقع في رواية النسائي والطبراني من حديث الربيع بنت معوذ: جميلة بنت عبد الله بن أبي، وبذلك جزم ابن سعد في (الطبقات) فقال: جميلة بنت عبد الله بن أبي، ووقع في رواية البخاري عن عكرمة أخت عبد الله بن أبي، وهو كبير الخزرج ورأس النفاق، وقع عند النسائي وابن ماجه بإسناد جيد من حديث الربيع بنت معوذ أن اسمها مريم المغالية، وعند الدارقطني والبيهقي من رواية أبي الزبير أن ثابت بن قيس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن أبي بن سلول، وأصح طرقه حديث حبيبة بنت سهل، على أنه يجوز أن يكون الخلع قد تعدد غير مرة من ثابت بن قيس لهذه؛ فإن في بعض طرقه أصدقها حديقة، وفي بعضها حديقتين، ولا مانع أن يكون واقعتين فأكثر، وقد صح كونها حبيبة، وصح كونها جميلة، وصح كونها مريم، وأما تسميتها زينب فلم يصح». نقله العيني في عمدة القاري (20/263).

ابن عباس فيه صعوبة؛ لشدة الاختلاف فيه بين الرواة في إرساله ووصله، مما جعل الإمام مسلماً يعرض عن جميع الأحاديث والروايات الواردة في قصة خلع ثابت بن قيس رضي الله عنه وأما أحمد بن حنبل فأعرض عن جميع الروايات الواردة من طريق عكرمة أو ابن عباس.

ومما يجدر التنبيه عليه أن أحمد بن حنبل لا يقصد حديثنا فيما رواه عنه ابنه صالح، فقد جاء عن صالح بن أحمد بن حنبل أنه قال لأبيه: «قلت: المختلعة كم عدتها؟ قال: ثلاث حيض. قلت: فمن قال حيضة؟ قال: عثمان بن عفان، وابن عباس، وعكرمة يرسله عن النبي صلى الله عليه وسلم».

قلت: حديث البخاري ليس فيه ذكر للحيض، إنما قصد أحمد أحد الألفاظ المروية عن عكرمة، وليس كل رواياته، والرواية المقصودة هي: (أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحيضة)⁽⁶⁹⁾.

المبحث الثاني

الشواهد لحديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه

وفيه مطلبان:

أصل قصة الخلع ثابت عن الرسول صلى الله عليه وسلم فقد جاءت أحاديث موصولة عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم كما

(69) مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه أبي الفضل صالح (3/69).

1 - حديث حبيبة بنت سهل بن ثعلبة النجارية:

أخرجه أبو داود في سننه (2/ 236) برقم: (2227)، والنسائي في المجتبى (1/ 683) برقم: (2/ 3462)، وفي الكبرى (5/ 277) برقم: (5627)، ومالك في الموطأ (1/ 809) برقم: (514/ 2082)، وسعيد بن منصور في سننه (6/ 378) برقم: (1430)، (6/ 379) برقم: (1431)، وعبد الرزاق في مصنفه (6/ 484) برقم: (11762)، وأحمد في مسنده (12/ 6684) برقم: (28087)، والدارمي في مسنده (3/ 1458) برقم: (2317)، وابن الجارود في المنتقى (1/ 277) برقم: (809)، وابن حبان في صحيحه (10/ 109) برقم: (4280)، والطبري في «التفسير» (2/ 462)، والطبراني في الكبير (24/ 222) برقم: (565)، و(24/ 223) برقم: (566)، (24/ 223) برقم: (567) والبيهقي في السنن الكبرى (7/ 312) برقم: (14953)، (7/ 313) برقم: (14954) وفي بيان خطأ من أخطأ على الشافعي (ص 257)، والخطيب في الأسماء المبهمة (ص 416)، من طرق عديدة عن يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته: (أن حبيبة بنت سهل كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس، وأن رسول الله ﷺ خرج إلى الصبح، فوجد حبيبة بنت سهل عند بابها في الغلس، فقال رسول الله ﷺ: من هذه؟ قالت: أنا حبيبة بنت سهل، يا رسول

الله. قال: ما شأنك؟ قالت: لا أنا ولا ثابت بن قيس. لزوجها، فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله ﷺ: هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر. فقالت حبيبة: يا رسول الله، كل ما أعطاني عندي، فقال رسول الله ﷺ لثابت: خذ منها، فأخذ منها، وجلست في أهلها). ووقع في بعض الروايات: عن عمرة، عن حبيبة بنت سهل: «أما كانت تحت ثابت بن قيس».

قال ابن عبد البر: «لم يختلف على مالك في هذا الحديث، وهو حديث صحيح ثابت مسند متصل، وهو الأصل في الخلع». وصححه الحافظ ابن حجر، أيضاً⁽⁷¹⁾. وقال العيني: «قال شيخنا زين الدين العراقي: «إن أصح طرق الحديث: حديث حبيبة بنت سهل»⁽⁷²⁾.

قلت: لكن يظهر أن البخاري رجح حديث ابن عباس على حديث حبيبة هذا؛ ولذا أخرجه في صحيحه، ولم يخرج حديث حبيبة، ويظهر لي أن سبب إعراض البخاري عن حديث حبيبة هو عدم اتصال السند بين عمرة وحبيبة، فأكثر الروايات على الانقطاع، وجاءت روايات أخرى متصلة، وقد قال أبو العباس أحمد بن طاهر الداني في كتابه «الإيلاء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ»: «لم تصرِّح عمرة ها هنا بالإخبار، وقال فيه

(71) التمهيد، لابن عبد البر (23/ 367).

(72) عمدة القاري، للعيني (20/ 263).

صالح بن عبد الله الصباح: إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس)...

والله لولا مخافة الله إذا دخل علي لبصقت في وجهه. فقال رسول الله ﷺ: أتردين عليه حديقته؟ قالت: نعم. قال: فردت عليه حديقته. قال: ففرق بينهما رسول الله ﷺ).

وحجاج بن أرطاة متكلم فيه. قال فيه الحافظ ابن حجر: «صدوق، كثير الخطأ والتدليس»⁽⁷⁵⁾.

3- حديث سهل بن أبي حثمة الخزرجي:

أخرجه أحمد في مسنده (3494/7) برقم: (16344)، ومن طريقه: الطبراني في الكبير (103/6) برقم: (5637)، و(223/24) برقم: (568)، قال أحمد: حدثنا عبد القدوس بن بكر بن خنيس، حدثنا حجاج بن أرطاة، عن محمد بن سليمان بن أبي حثمة، عن عمه سهل بن أبي حثمة، قال: (كانت حبيبة بنت سهل تحت ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري، فكرهته، وكان رجلاً دميماً، فجاءت إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني لأراه، فلولا مخافة الله ﷻ لبزقت في وجهه، فقال رسول الله ﷺ: أتردين عليه حديقته التي أصدقك؟ قلت: نعم، فأرسل إلي، فردت إليه حديقته، وفرق بينهما، وكان ذلك أول خلع كان في الإسلام). وحجاج بن أرطاة متكلم فيه، كما سبق.

4- حديث ربيع بنت معوذ:

وقد جاء عنها من طرق، منها:

الشافعي⁽⁷³⁾: عن مالك: يحيى، عن عمرة، أن حبيبة أخبرتها⁽⁷⁴⁾.

2- حديث عبد الله بن عمرو بن العاص:

أخرجه ابن ماجه في سنن (208/3) برقم: (2057)، وأحمد في مسنده (3494/7) برقم: (16343) والطبراني في الكبير (103/6) برقم: (5637)، (223/24) برقم: (568) من طرق عن حجاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: (كانت حبيبة بنت سهل تحت ثابت ابن قيس بن شماس، وكان رجلاً دميماً، فقالت: يا رسول الله!

(73) رواه الشافعي في «الأم» (179/5) عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة: أن حبيبة بنت سهل أخبرتها. ومن طريقه أخرجه البيهقي في «معرفة السنن» (11/7-8)، وفي «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص 254-255)، وقال: «هكذا وقع هذا الحديث في كتاب الخلع والنشوز، وقد رواه في كتاب الحججة عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة أخبرته أن حبيبة بنت سهل كانت تحت ثابت بن قيس، وهو الصحيح. وقوله: أخبرتها في هذه الرواية خطأ من الكاتب، وإنما أخبرته في إخبار عمرة يحيى بن سعيد، كذلك رواه عامة أصحاب مالك عنه». انتهى كلام البيهقي. قلت: وممن رواه مصرحاً بالسماع: ابن جريج، وقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (484/6)، فقال: «أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني يحيى بن سعيد، أن عمرة بنت عبد الرحمن حدثته، أن حبيبة بنت سهل حدثتها: (أن ثابت بن قيس بن شماس بلغ منها ضرباً لا يدرى ما هو... الحديث)».

(74) الإيلاء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ، للداني (288/4).

(75) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 152، رقم 1119).

أخرجه الترمذي في جامعه (2/ 476) برقم: (1185)، وابن الجارود في المنتقى (1/ 284) برقم: (824)، والبيهقي في السنن الكبرى (7/ 450) برقم: (15699) من طريق الفضل بن موسى عن سفيان الثوري، عن محمد بن عبد الرحمن، وهو مولى آل طلحة، عن سليمان بن يسار، فذكره.

ثم ساقه البيهقي (7/ 450) برقم: (15700) من طريق وكيع عن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن الربيع بنت معوذ بن عفراء: (أنها اختلعت من زوجها، فأمرت أن تعتد بحيضة). ثم قال: «هذا أصح، وليس فيه من أمرها، ولا على عهد النبي ﷺ. وقد روينا في كتاب الخلع: أنها اختلعت من زوجها زمن عثمان بن عفان، ﷺ».

وقال الترمذي عقبه: «وفي الباب عن ابن عباس. حديث الربيع الصحيح: أنها أمرت أن تعتد بحيضة».

3- الطريق الثالث: عن محمد بن عبد الرحمن، أن الربيع بن معوذ بن عفراء أخبرته: (أن ثابت بن قيس ابن شماس ضرب امرأته، فكسر يدها، وهي جميلة بنت عبد الله بن أبي، فأتى أخوها يشتكيه إلى رسول الله ﷺ فأرسل رسول الله ﷺ إلى ثابت، فقال له: خذ الذي لها عليك، وخل سبيلها، قال: نعم. فأمرها رسول الله ﷺ أن تتربص حيضة واحدة فتلحق بأهلها).

أخرجه النسائي في المجتبى (1/ 691) برقم:

1- الطريق الأول: عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، عن ربيع بنت معوذ، قال: (قلت لها: حدثيني حديثك. قالت: اختلعت من زوجي، ثم جئت عثمان، فسألته: ماذا علي من العدة؟ فقال: لا عدة عليك إلا أن تكوني حديثه عهد به، فتمكثي حتى تحيض حيضة، قال: وأنا متبع في ذلك قضاء رسول الله ﷺ في مريم المغالية، كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس، فاختلعت منه).

أخرجه النسائي في المجتبى (1/ 692) برقم: (2/ 3498)، وفي الكبرى (5/ 293) برقم: (5662)، وابن ماجه في سننه (3/ 209) برقم: (2058)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (6/ 116)، والطبراني في الكبير (24/ 265) برقم: (672)، (25/ 42) برقم: (80) من طريق يعقوب بن إبراهيم، حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، قال: أخبرني عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، فذكره.

قال الحافظ العراقي: «إسناد جيد»⁽⁷⁶⁾. وكذا قال الحافظ ابن حجر، أيضاً⁽⁷⁷⁾.

2- الطريق الثاني: عن سليمان بن يسار، عن الربيع بنت معوذ بن عفراء: (أنها اختلعت على عهد النبي ﷺ فأمرها النبي ﷺ أو أمرت أن تعتد بحيضة).

(76) عمدة القاري، للعيني (20/ 263).

(77) فتح الباري، لابن حجر (9/ 399).

صالح بن عبد الله الصباح: إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس)...

2- مرسل سعيد بن المسيب: أخرج عبد الرزاق في مصنفه (6/482-483) برقم: (11757) و(11758)، ومن طريقه الأول: أبو داود في المراسيل (1/199) برقم: (236).

قال عبد الرزاق في طريقه الأول: «أخبرنا ابن جريج، عن داود بن أبي عاصم، أن سعيد بن المسيب، أخبره: (أن امرأة كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس، وكان أصدقها حديقة، وكان غيوراً، فضرها فكسر يدها، فجاءت النبي ﷺ فاشتكت إليه، فقالت: أنا أرد إليه حديقته، قال: أو تفعلين؟ قالت: نعم، فدعا زوجها، فقال: إنها ترد عليك حديقتك، قال: أو ذلك لي؟ قال: نعم، قال: فقد قبلت يا رسول الله، فقال النبي ﷺ: اذهب، فهي واحدة). ثم قال عبد الرزاق: عن المثني، عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب، مثله».

3- مرسل أبي الزبير المكي: أخرج عبد الرزاق في مصنفه (6/502) برقم: (11843)، والبيهقي في السنن الكبرى (7/314) برقم: (14966)، والدارقطني في سننه (4/376) برقم: (3629) من طريق ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير: (أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده ابنة عبد الله بن سلول، وكان أصدقها حديقة فكرهته، فقال النبي ﷺ: تردين عليه حديقته التي أعطاك؟ قالت: نعم، فأخذها، وخلي

(3497)، وفي الكبرى (5/292) برقم: (5661)، والدارقطني في سننه (4/378) برقم: (3634)، والطبراني في الكبير (24/265) برقم: (671)، وفي الأوسط (7/96) برقم: (6963) من طرق عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، به.

4- الطريق الرابع: عن أبي سلمة، عن الربيع بنت معوذ: (أنها سمعت رسول الله ﷺ يحدث عن امرأة ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري أنه: كان بينها وبين زوجها بعض الشيء، وكان رجلاً فيه شدة، فأنت رسول الله ﷺ فكلمته، فأرسلت إلى ثابت بن قيس، فتكلما عنده ما شاء الله، ثم إنه قبل منها فدية، فافتدت منه، فأمرها رسول الله ﷺ أن تعتد حيضة).

أخرج ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (6/117)، والطبراني في الكبير (24/265) برقم: (671)، والدارقطني في سننه (4/378) برقم: (3634)، وابن عبد البر في التمهيد (23/374) من طريق ابن لهيعة، عن أبي الأسود يحيى بن النضر، عن أبي سلمة، ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن الربيع بنت معوذ، به. وقال ابن عبد البر عقبه: «ليس بالقوي».

• المطلب الثاني: الأحاديث المرسلة:

وأما المراسيل الصحيحة، فمنها:

1- مرسل عطاء بن أبي رباح: وتقدم نصه وتخرجه. وسنده صحيح إلى عطاء بن أبي رباح.

نفسه من خلال الروايات التي ذكرها، وهذه تحتاج إلى بيان وتحليل وكشف. والقسم الثاني: مقويات أخرى تدل على صحة الحديث، وبيان ذلك.

• **المطلب الأول:** تحليل روايات البخاري، وبيان مقاصده وأدلته.

ذكر البخاري لحديث عكرمة هذا ستة طرق في موضع واحد⁽⁶⁰⁾، يبين فيها الخلاف والاختلاف فيه، فدلّ على أنه كان مدركاً تمام الإدراك لمشكلة الحديث، وأنه يرى صحته من كلا الوجهين، وأنه ساق أدلته على ذلك، وهنا نريد تحليل ما ذكره البخاري لمعرفة ما استند عليه من أدلة، فأقول:

- 1 - ساق البخاري هنا ست روايات عن عكرمة:
- ثلاثاً موصولة عن عكرمة، وثلاثاً عنه مرسلة.
- وثلاثاً منها عن خالد الحذاء، وثلاثاً عن أيوب.
- وثلاثاً ذكر فيها لفظ الطلاق صراحة، وثلاثاً لم يذكر فيها.
- وثلاثاً ذكر فيها اسم امرأة ثابت، وثلاثاً لم يذكر فيها.

- 2 - ساق روايتين مختلفتين عن إبراهيم بن طهمان بقصد بيان أنه ضبط وأتقن روايات هذا الحديث من كلا الوجهين، على نحو دقيق وتام، وأنه ميز الروائتين

سبيلها. فلما بلغ ذلك ثابت بن قيس قال: قد قبلت قضاء رسول الله ﷺ). سمعه أبو الزبير من غير واحد.

قال الحافظ ابن حجر: «سنده قوي مع إرساله»⁽⁷⁸⁾. وقال في موضع آخر: «رجال إسناده ثقات، وقد وقع في بعض طرقه: سمعه أبو الزبير من غير واحد. فإن كان فيهم صحابي فهو صحيح، وإلا فيعتضد بما سبق»⁽⁷⁹⁾.

المبحث الثالث

الحكم على علة الحديث وعلى نقد الدارقطني

للبخاري في إخراج

وفيه مطلبان:

من خلال ما سبق، وبعد النظر والتأمل الدقيق في طرق الحدث ورواياته، ومناهج الأئمة ورواة هذا الحديث، يمكن لنا أن نحكم على هذا الحديث بأنه حديث صحيح، وأن البخاري يرى تصحيح الوجهين - المرسل والموصول - عن عكرمة، فهو لا يراه اختلافاً، وإنما يراه تنوعاً في الرواية من عكرمة، وأن هذا لا يضر صحته، وقد وقع ذلك - أيضاً - في كثير من الأحاديث المجمع على صحتها، وذلك لأدلة كثيرة، يمكن تقسيمها إلى قسمين: القسم الأول: أدلة استند عليها البخاري

(80) سبق أن ذكرنا نص سياق روايات البخاري في تمهيد البحث، في أول البحث.

(78) فتح الباري، لابن حجر (9/398).

(79) المصدر السابق (9/402).

صالح بن عبد الله الصباح: إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس)...

إحدهما عن الأخرى سنداً ومنتناً:

فروايتا إبراهيم بن طهمان هاتان هما الميزان والدليل القوي عند البخاري في تصحيح الوجهين: المرسل، والموصول، عن عكرمة، وكذا عمّن رواه عنه، فهو لا يراه اختلافاً، وإنما يراه تنوعاً في الرواية من عكرمة.

فكأن البخاري يرى أن عكرمة كان يحدث بهذا الحديث على صورتين: إحدهما موصولة، والثانية

- فالوجه الأول: عن خالد، وهي مرسلة، وقد ذكر فيها لفظ الطلاق، وهي موافقة تماماً لرواية خالد الطحان في أمرين: في إرساله، وفي ذكر لفظ الطلاق. والأخير جاء في رواية الثقفى، أيضاً.

- والوجه الثاني: عن أيوب، وهو موافق لرواية جرير بن حازم في أمرين: في وصله، وفي عدم ذكر لفظ الطلاق. فلم يذكر فيه إبراهيم بن طهمان لفظ الطلاق صراحة، موافقاً بذلك جميع من رواه عن أيوب.

فإبراهيم بن طهمان لم تختلط عليه الروايتان، بل فرق بينهما بشكل دقيق للغاية، مما يعني أنه ضبطها غاية الضبط، وكأنه حدث بهاتين الروايتين من كتابه لدقة ضبطه، وهو ثقة حافظ، قد أثنى عليه الأئمة ثناء كثيراً⁽⁸¹⁾.

=فيه، ويوثقونه». وقال صالح بن محمد: «ثقة حسن الحديث، حبب الله حديثه إلى الناس، جيد الرواية». وقال يحيى بن أكثم القاضي: «كان من أنبل من حدث بخراسان، والعراق، والحجاز، وأوثقهم، وأوسعهم علماً». وقال ابن قسيم الجوزية «من الحفاظ الأثبات الثقات الذين اتفق الأئمة الستة على إخراج حديثهم، واتفق أصحاب الصحيح - وفيهم الشيخان - على الاحتجاج بحديثه، وشهد له الأئمة بالثقة والصدق، ولم يحفظ عن أحد منهم فيه جرح ولا خدش، ولا يُحفظ عن أحد من المحدثين قط تعليل حديث رواه، ولا تضعيفه به». وقال الذهبي: «ثقة متقن، من رجال الصحيحين، وكان مرجئاً. فهذا رجل عالم كبير القدر بخراسان، أخطأ في مسألة، فكان ماذا؟ أقبمجرد الإرجاء يضعف حديث الثقة ويهدر؟ فقد كان من هو أكبر من إبراهيم مرجئاً». وقال ابن حجر: «الحق فيه أنه ثقة صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة». وفي التقريب: «ثقة يغرب، وتكلم فيه للإرجاء، ويقال: رجع عنه». انظر: زاد المعاد، لابن القيم (5/708)، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للذهبي (ص: 35)، وإكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (1/220)، وتهذيب التهذيب (1/129)، والتقريب، لابن حجر (ص: 90، رقم: 189).

(81) وثقه: ابن المبارك، وابن معين، وأحمد، وإسحاق، وأبو حاتم، وأبو داود، والدارقطني، وغيرهم. وأثنى عليه ابن المبارك كثيراً، فقال: «كان إبراهيم ثبتاً في الحديث». وقال - أيضاً -: «ابن طهمان من الحفاظ». وقال: «صحيح الحديث». وقال: «أبو حمزة السكري، وإبراهيم بن طهمان صحيحا العلم والحديث». وقال الإمام أحمد: «هو صحيح الحديث مقارب». وقال محمد بن إسحاق بن إبراهيم: «كان أبي حسن الرأي في إبراهيم، ويشني عليه بأنه كان صحيح الحديث، حسن الرواية، كثير السماع، ما كان أحد أكثر رواية منه بخراسان، وأنه يرغب فيه؛ لتبته وصحة حديثه». وقال عثمان بن سعيد الدارمي: «كان ثقة في الحديث، لم يزل الأئمة يشتهون حديثه، ويرغبون»

- ومن ذلك - أيضاً - قوله في حديث آخر: «والصحيح من ذلك ما قاله عبد الوارث؛ لأنه ضبط اسمه وكنيته، ووصل إسناده»⁽⁸⁴⁾.

- ومن ذلك - أيضاً - في حديث آخر: «وسئل عن حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ (أنه أمره حين نذر أن يعتكف، بالفداء، وأمره أن يصوم)، فقال: يرويه عبد الله بن بديل المكي، وكان ضعيفا، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر. ولم يتابع عليه، ولا يعرف هذا الحديث عن أحد من أصحاب عمرو بن دينار.

ورواه نافع، عن ابن عمر، عن عمر، فلم يذكر فيه الصيام، وهو أصح من قول ابن بديل، عن عمرو. وروي هذا الحديث عن سعيد بن بشير، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر (أن عمر نذر أن يعتكف في الجاهلية ويصوم، فقال له النبي ﷺ: أوف بنذرك).

فإن كان سعيد بن بشير ضبط هذا فهو عنه صحيح، إذا كان في عقد نذره الصوم مع الاعتكاف»⁽⁸⁵⁾.

- ومن ذلك - أيضاً - قوله في حديث آخر: «وأصحها عندي معمر، عن الزهري، لأنه ضبطه وذكر فيه دخول أبي بكر وأبيه عليهما...»⁽⁸⁶⁾. وكذلك وقع هنا

مرسلة، والفرق بين الراويتين أنه في الرواية الموصولة - سواء عن الحذاء أو أيوب - أهم اسم امرأة ثابت بن قيس، ولم يذكر اسمها، وأما المرسلة - سواء عن الحذاء أو أيوب - فقد ذكر اسمها.

ولذلك ساق البخاري الروايات المرسلة هنا، فلم يذكر من متن بعضها سوى اسم امرأة ثابت بن قيس؛ ليوضح أن هذا من مقاصده منها، إضافة إلى إثبات أن رواية الحذاء وأيوب عن عكرمة هي حديث واحد، وقصة واحدة.

وهذا الاستدلال الداخلي لضبط الرواة يستند إليه الدارقطني كثيراً، فقد قال في أحد الأحاديث في كتاب العلل: «فإنهم ضبطوا الأحاديث عن الزهري، وأسندوا كل لفظ منها إلى رواية، وضبطوا ذلك»⁽⁸²⁾.

- وقال في حديث آخر: «يرويه عسل بن سفيان، واختلف عنه:

فرواه الحجاج بن الحجاج، عن عسل، عن عطاء، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وخالفه شعبة، رواه عن عسل، عن عطاء مرسلًا، عن النبي ﷺ.

قال الشيخ: حديث الحجاج غير مدفوع؛ لأنه أتى بالقصة على وجهها، وشعبة اختصرها»⁽⁸³⁾.

(84) المصدر السابق (11/ 142).

(85) المصدر السابق (2/ 26).

(86) المصدر السابق (15/ 94).

(82) علل الدارقطني (1/ 188).

(83) المصدر السابق (11/ 104).

صالح بن عبد الله الصباح: إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس)...

في رواية الوصل؛ لأن الذي وصله حافظ، وهو ابن عيينة، وقد تابعه ثقتان، ولعله إنما أورد الطريقتين المرسلين؛ ليستظهر بهما على وهم أبي أسامة الذي أشرت إليه⁽⁸⁸⁾.

وقال في موضع آخر: «كأن المصنف أراد بسياق هذه الطرق بيان الاختلاف فيه على قتادة، وأنه لا تأثير له، ولا يقدر في صحة الحديث، وخفي مراده على بعض الناس»⁽⁸⁹⁾.

وقال في موضع آخر: «والراجح من الاختلاف كله ما قال أبو شهاب ومن تبعه؛ ولذلك اقتصر عليه مسلم، وصدر به البخاري كلامه، فأخرجه موصولاً، وذكر الاختلاف معلقاً كعادته، في الإشارة إلى أن مثل هذا الخلاف ليس بقادح، والله أعلم»⁽⁹⁰⁾.

والدارقطني لا يخالف في أن بعض الاختلافات إنما هي روايات ووجوه صحيحة، وقد قال في اختلاف وقع في أحد الأحاديث: «وأما الخلاف فيه على يحيى بن سعيد، فإن أيوب السخيتاني بين في روايته عن يحيى أن ذلك من يحيى، وأنه رفعه مرة، ثم ترك رفعه، فهو عنه على الوجهين صواب»⁽⁹¹⁾.

من البخاري، وهو دليل على الجهد العظيم الذي بذله الإمام البخاري، وإمعان النظر في انتقاء الأحاديث.

وقد نبه العلماء المحققون على أن من منهج البخاري تصحيح الوصل عند ذكر مثل هذه الروايات المختلفة، أو تصحيح كلا الوجهين، ومن ذلك ما ذكره الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي من أن إيراد البخاري الحديث موصولاً ومرسلاً، لا يعني ترجيح الإرسال، بل ربما قصد البخاري ترجيح الوصل أو تصحيح كلا الوجهين، فقد قال - وهو يعدد معاني تكرار البخاري للحديث الواحد-: «ومنها: أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال، ورجح عنده الوصل، فاعتمده، وأورد الإرسال منبهاً على أنه لا تأثير له عنده في الوصل. ومنها: أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع، والحكم فيها كذلك. ومنها: أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلاً في الإسناد، ونقصه بعضهم، فيوردها على الوجهين، حيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدثه به عن آخر، ثم لقي الآخر، فحدثه به، فكان يرويه على الوجهين»⁽⁸⁷⁾.

وكذا نبه عليه الحافظ ابن حجر، فقد قال - عند ذكر الاختلاف في أحد الأحاديث-: «اختلف على هشام بن عروة في وصل هذا الحديث وإرساله، وأورد البخاري الوجهين مشيراً إلى أن رواية الإرسال لا تقدر

(88) المصدر السابق (3/ 438).

(89) المصدر السابق (10/ 359).

(90) المصدر السابق (11/ 107).

(91) علل الدارقطني (14/ 406).

(87) فتح الباري، لابن حجر (1/ 15).

عكرمة، عن النبي ﷺ. فكأن الحافظ فهم من صنع البخاري أنها جاء بإسناد واحد في رواية إبراهيم بن طهمان.

3- أن لفظ الطلاق لم يرد صريحاً في رواية أيوب عن عكرمة الموصولة⁽⁹⁶⁾، بينما جاء في رواية أزهر بن جميل الموصولة التي انفرد بها عن الثقفني عن خالد الحذاء، فذكر البخاري متابعين قاصرتين لأزهر على هذا اللفظ من رواية خالد الحذاء، ذكر فيهما لفظ الطلاق، وهي رواية خالد الطحان، ورواية إبراهيم بن طهمان؛ فيكون أزهر بن جميل قد توبع على متنه ووصله، فلم ينفرد بشيء لم يأت به غيره.

4- حسب فهمي من صنع البخاري أنه اختار رواية أزهر بن جميل هذه؛ لأنه يرى أنها أصح وأقوى طرق الحديث متناً وإسناداً؛ لأنها نقلت أقوال الحديث بنصها، بخلاف بقية الروايات فإنها حكاية للأقوال بمعناها، ولم يقصد تعليلها بقوله عن أزهر: «لم يتابع»، ولم يقل ذلك أحد من أهل العلم أو شراح الصحيح،

(96) نعم جاء في رواية أيوب، لكن بلفظ مبهم، يتحمل الطلاق ويحمل غيره، قال العلامة الشنقيطي في كتابه أضواء البيان (1/146): «وقوله في رواية أيوب الموصولة: (وأمره ففارقها) يظهر فيها أن مراده بالفراق الطلاق في مقابلة العوض، بدليل التصريح في الرواية الأخرى بذكر التولية، والروايات بعضها يفسر بعضاً، كما هو معلوم في علوم الحديث».

وقد سئل الدارقطني عن حديث يرويه ابن عون، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، واختلف عنه، فقال بعد ذكر الروايات والترجيح: «والخلاف فيه من قبل ابن عون؛ لأنه كان كثير الشك»⁽⁹²⁾.

وقال في حديث آخر يرويه سليمان التيمي، واختلف عنه في رفعه: «ويشبهه أن يكون التيمي كان يشك في رفعه، فيرفعه أحياناً، ويقفه أحياناً»⁽⁹³⁾. وفي حديث آخر صحح كل الأوجه، فقال: «يرويه يحيى بن سعيد، وابن علي، عن حميد؛ أنه سمعه من أنس. ورواه معتمر بن سليمان، عن حميد، قال: حدثني ثابت، عن أنس، أو سمعه من أنس. وكلها صواب؛ لأن حميداً كان يشك فيه أحياناً، وأحياناً لا يشك»⁽⁹⁴⁾.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن رواية إبراهيم بن طهمان عن خالد، عن عكرمة، عن النبي ﷺ لم يخرجها ابن حجر، لا في الفتح، ولا في كتاب التعليق، فبعد أن ذكر ابن حجر من وصله عن إبراهيم بن طهمان عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس، قال: «ولم يذكر الإسناد الأول المرسل»⁽⁹⁵⁾.

يقصد رواية إبراهيم بن طهمان عن خالد، عن

(92) علل الدارقطني (72/15).

(93) المصدر السابق (92/12).

(94) المصدر السابق (46/12).

(95) تغليق التعليق (462/4).

صالح بن عبد الله الصباح: إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس)...

على أيوب في وصله وإرساله، وأنه لم يغفل عن هذا، وأنه هذا الاختلاف لا يضر وصل الحديث.

ومما يدل على أن البخاري يرى ضبط أزهر بن جميل لهذا الحديث أنه انتقاه انتقاء خاصاً من مروياته، فاحتاج البخاري إلى روايته هذه، وإلا فإن البخاري لم يخرج له إلا هذا الحديث فقط دون غيره، وأزهر وإن كان ثقة، لكنه ليس من المتقنين الإثبات، كما يظهر من ترجمته⁽⁹⁷⁾.

واستدلال البخاري بالمتابعات الناقصة هنا لا إشكال فيه، فالدارقطني نفسه يستدل بها لترجيح الروايات المختلفة على أيوب وعلى غيره، ومن ذلك ما جاء في كتابه العلل عن أحد الأحاديث، قال: «يروي

ولو قصد البخاري ذلك لما كان لإيراد الدارقطني للحديث في كتاب التتبع معنى ولا هدف.

وهذا الاستنتاج يحتاج إلى زيادة بيان وتوضيح، فأقول: إن انفراد أزهر بن جميل هنا دليل ضبطه وإتقانه؛ ولذلك ساق البخاري باقي الروايات؛ ليدل على صحة روايته، وذكر نوعين من الأدلة، هما:

أ- روايات صحيحة عن خالد الحذاء، وإن كانت هذه الروايات مرسله؛ ليؤكد أن للحديث أصلاً صحيحاً ثابتاً عن خالد الحذاء، وهذا مما يقوي ويصحح رواية أزهر الذي تميز وانفرد عن بقية تلامذة الثقفي برواية هذا الحديث، وهذا هو الهدف الذي رغب البخاري في إثباته، وإن كانت هذه الروايات مرسله، فالهدف منها إثبات أن للحديث أصلاً صحيحاً ثابتاً عن خالد الحذاء.

كما أن البخاري يرى أن الاختلاف هنا على خالد الحذاء، لا على الثقفي، وإنما الخلاف بين الطحان وابن طهمان مع الثقفي، فرواه الثقفي موصولاً عن خالد الحذاء، وروياه مرسلًا.

ب- روايات صحيحة عن أيوب بن كيسان موصولاً -وهي رواية جرير بن حازم وإبراهيم بن طهمان- ليؤكد البخاري بها أن لوصل الحديث أصلاً صحيحاً عن عكرمة، ثم ساق رواية حماد بن زيد عن أيوب المرسله ليحقق هدفين: الأول: إثبات أن للحديث أصلاً ثابتاً عن أيوب. والثاني: لبيان معرفته بالاختلاف

(97) هو أزهر بن جميل بن جناح الهاشمي مولا هم أبو محمد البصري الشطي. روى عن: عبد الوهاب الثقفي، وخالد بن الحارث، وابن عيينة، وغيرهم. وعنه: البخاري، والنسائي، وابن صاعد، وغيرهم. قال النسائي: «لا بأس به». وقال في موضع آخر: «ثقة». وذكره ابن حبان في الثقات. مات سنة: 251هـ. قال فيه الحافظ ابن حجر: «صدوق يغرب». أخرج له البخاري هذا الحديث الواحد، وكذا أخرجه له النسائي، ولم يخرج له البقية، ولا أحمد في المسند، ويظهر أن هذا بسبب قلة حديثه جداً، وربما هذا سبب ضبطه وإتقانه. انظر: مشيخة النسائي (ص: 83)، والثقات لابن حبان في (8/132)، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، للباجي (1/397)، وتهذيب التهذيب (1/200)، وتقريب التهذيب (ص: 97)، لابن حجر.

حديث يحيى بن سعيد عن عمرة بأنها سهلة بنت حبيب:-
«أخبرني يحيى بن محمد بن ثابت بن قيس: (أنها كانت
جميلة بنت أبي السلول، وأنها ولدت غلاماً، فجعلته في
ليف، وأرسلت به إلى ثابت بن قيس: أن خذ صبيك
عني. فأتى به النبي ﷺ فحنكه، وسماه محمداً،
واسترضع له»⁽¹⁰⁰⁾.

قال الحافظ ابن حجر: «ولو لم يكن في ثبوت ما
ذكره البصريون إلا كون محمد بن ثابت بن قيس من
جميلة، لكان دليلاً على صحة تزوج ثابت بجميلة»⁽¹⁰¹⁾.

3- من وجوه الرد: ما ظهر من الخلل في كلام
الدارقطني عند نقده لهذا الحديث في كتابه التبصير، وقد
سبق ذكر ذلك كله، ومن أبرز ذلك وأشده:

أ- أنه فات الدارقطني ذكر رواية إبراهيم بن
طهمان، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس،
الموصولة. مع أن البخاري قد ذكرها ونص عليها، وهي
الميزان عنده، فهي مهمة للغاية في هذا الاختلاف.

ب- أن الدارقطني أخذ كلام البخاري المذكور
في الصحيح، وأنه هو مصدره، فالبخاري هو أول من نبه
على هذا الخلاف، ولم يصف الدارقطني شيئاً جديداً على
ما ذكره البخاري.

ج- أن قول الدارقطني: «أصحاب الثقفي غير

أيوب، واختلف عنه في رفعه: فوقفه إسماعيل بن عليّة،
عن أيوب. ورفعهمام، وإبراهيم بن طهمان، عن أيوب،
عن نافع. وكذلك رواه مالك بن أنس، والليث بن سعد،
وإسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.
ورواه الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ ورفع
صحيح»⁽⁹⁸⁾.

والخلاصة أن البخاري استند في تصحيح حديث
عكرمة على ثلاثة طرق موصولة مضبوطة متميزة
متوافقة، ولا شك أن هذا العدد معتبر عند علماء علل
الحديث، والدارقطني نفسه يراعي ذلك، حتى ولو كان
الأقوى على خلافه، ومن ذلك قوله في أحد الأحاديث:
«والصحيح عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة.
وحديثه عن عبيد الله غير مدفوع، لأنه قد اجتمع عليه
اثنان، والله أعلم»⁽⁹⁹⁾.

• **المطلب الثاني: مقويات ودلائل أخرى لصحة
الحديث.**

1- أنه أتى موصولاً من أحد عشر طريقاً.

2- ومن الأدلة على صحة الحديث: أن هناك
ذرية لثابت بن قيس من جميلة بنت أبي سلول، وهم
ينتسبون إليها، ويذكرون قصة خلعها من أبيهم. وأول
من نبه على ذلك حماد بن سلمة، فقد قال -بعد أن ذكر

(100) غوامض الأسماء المهممة، للخطيب البغدادي (2/644).

(101) فتح الباري، لابن حجر (9/398-399).

(98) علل الدارقطني (13/98).

(99) المصدر السابق (9/389).

صالح بن عبد الله الصباح: إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس)...

ما قد يندفع». ثم قال: «ومنها: ما يشير صاحب الصحيح إلى علته، كحديث يرويه مسنداً، ثم يشير إلى أنه يروى مرسلًا، فذلك مصير منه إلى ترجيح رواية من أسنده على من أرسله»⁽¹⁰³⁾. قلت: وهذا الكلام منطبق تماماً على حديثنا هذا، فالبخاري هو أول من نبه عليه، كما سبق بيانه.

7 - ما سبق ذكره من الشواهد المرفوعة والمرسلة الصحيحة.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة المفصلة، تبين أن حديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه في «خلع امرأة ثابت بن قيس» - حديث صحيح، وأن نقد الإمام الدارقطني للبخاري في إخراجها لم يكن صواباً، وذلك؛ لأمرين:

1- أن الإمام البخاري هو أول من نبه على اختلاف الرواية عن عكرمة موصولاً ومرسلًا، وأن هذا الاختلاف مصدره عكرمة، فقد كان يرويه على وجهين: أحياناً مرسلًا، وأحياناً موصولاً، من باب تنويع الرواية، وليس من باب الاضطراب فيه.

2- أن الإمام الدارقطني فاتته طرق موصولة مهمة لم يذكرها، فقد أتى الحديث موصولاً من أحد عشر

(103) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (1/382-383).

أزهر يرسلونه» لا يصح، فلم يتابعه أحد على روايته عنه أصلاً.

4- ما سبق ذكره من أن البخاري انفرد بذكر طريقين لم أجدتهما مسندين عند غيره، وهما: طريق إبراهيم ابن طهمان، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، مرسلًا. وطريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة، مرسلًا. وهذا دليل ظاهر على استيعابه لطرق الحديث بما لم يحصل لغيره، فهو الحكم على حال هذا الحديث.

5- ومن وجوه تقوية الحديث ورد نقده: أن وجود اضطراب من أصحاب عكرمة لا يعني عدم القدرة على تحديد الأصح منها، وقد سبق أن وصف الدارقطني بعض روايات عكرمة باضطراب أصحابه، ومع ذلك رجح ما يراه الصحيح منها⁽¹⁰²⁾.

6- ومن وجوه تقوية الحديث ورد نقده: ما ذكره ابن حجر من أن الانتقادات المعللة لأحاديث الصحيح تندفع بإشارة صاحب الصحيح إلى علته، فقد قال -بعد أن ذكر أن الدارقطني وغيره أعلوا أحاديث في الصحيحين-: «والكلام على هذه الانتقادات من حيث التفصيل من وجوه: منها: ما هو مندفع بالكلية. ومنها:

(102) جاء في علل الدارقطني (15/385) عند كلامه على أحد الأحاديث من رواية عكرمة: «اضطرب أصحاب عكرمة في روايتهم عنه، والصحيح قول من قال: عن عكرمة، عن زينب بنت أم سلمة، عن ابنة جحش».

قائمة المصادر والمراجع

- الآحاد والمثاني. الضحاك، ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو (ت: 287هـ)، المحقق: د. باسم فيصل الجوايرة، ط 1، الرياض: دار الراجحة، 1411 - 1991م.
- الأحاديث المختارة. الضياء المقدسي، محمد بن عبد الواحد المقدسي، ط 1، ط 3، بيروت: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، 1410: 1420هـ - 1990: 2000م.
- اختلاف الفقهاء. المرؤزي، محمد بن نصر بن الحجاج (ت: 294هـ)، المحقق: الدكتور محمد طاهر، ط 1، الرياض: أضواء السلف، 1420هـ - 2000م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله القرطبي (ت: 463هـ)، المحقق: علي محمد الجاوي، ط 1، بيروت: دار الجيل، 1412هـ - 1992م.
- الأسماء المهمة في الأنبياء المحكممة. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت: 463هـ)، المحقق: د. عز الدين علي السيد، ط 3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1417هـ.
- الإصابة في تمييز الصحابة. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد (ت: 852هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار (ت: 1393هـ)، د. ط، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ - 1995م.
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. مغلطاي، ابن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (ت: 762هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، أبو محمد أسامة بن إبراهيم، ط 1، د. م: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1422هـ - 2001م.

طريقاً، ذكر البخاري ثلاثة منها، واعتمد عليها، ولم يذكر الدارقطني إلا طريقين فقط.

3- لم ينص صراحة أحد من علماء أئمة الحديث على ضعف الحديث بشكل صريح وعام، بل أصل قصة «خلع امرأة ثابت بن قيس» صحيح ثابت، وإنما اختلف العلماء في الأصح والأصوب من حديث جميلة، وحديث حبيبة، وقد أخرج متنَ القصة أصحابُ الكتب التسعة وغيرها، إلا الإمام مسلم بن الحجاج.

4- أن الحديث له شواهد مرفوعة ومرسلة صحيحة.

5- ساق البخاري ست روايات عن عكرمة:

ثلاثاً موصولة عن عكرمة، وثلاثاً مرسلة، وثلاثاً منها عن خالد الحذاء، وثلاثاً عن أيوب، وثلاثاً ذكر فيها لفظ الطلاق، وثلاثاً لم يذكر فيها، وثلاثاً ذكر فيها اسم امرأة ثابت وأنها جميلة، وثلاثاً لم يذكر فيها.

6- أثبت البحث دقة نظر البخاري في انتقاء

أحاديث كتابه الصحيح، بإخراج هذا الحديث.

7- من أهم التوصيات: دراسة الأحاديث النبوية

المتعلقة بالصحيحين؛ لإبراز منهجها ومكانتها.

وفي الختام أحمد الله ﷻ وأشكره على ما أنعم به عليّ من إتمام هذا البحث، وأسأله التوفيق والقبول. وصلى الله، وسلم، وبارك على نبينا محمد وآله وأصحابه.

صالح بن عبد الله الصباح: إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس)...

وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد). النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (ت: 303هـ)، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، ط1، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، 1423هـ.

التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح. الباجي، سليمان بن خلف بن سعد القرطبي الأندلسي (ت: 474هـ)، المحقق: د. أبو لبابة حسين، ط1، الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع، 1406هـ - 1986م.

تغليق التعليق. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد (ت: 852هـ)، المحقق: سعيد عبد الرحمن القرقي، ط1، بيروت: المكتب الإسلامي؛ عمان: دار عمار، 1405هـ.

تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي (ت: 774هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، ط2، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، 1420هـ - 1999م.

تقريب التهذيب. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد (ت: 852هـ)، المحقق: محمد عوامة، ط1، سوريا: دار الرشيد، 1406هـ - 1986م.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري القرطبي (ت: 463هـ)، المحقق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، د.ط، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387هـ.

تهذيب التهذيب. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد (ت: 852هـ)، ط1، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ.

الإلزامات والتتبع. الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (ت: 385هـ)، المحقق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ - 1985م. الأم. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس القرشي المكسي (ت: 204هـ)، د.ن، بيروت: دار المعرفة، 1410هـ - 1990م.

الإيلاء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ. الداني، أحمد بن طاهر (ت: 532هـ)، المحقق: أبو عبد الباري رضا بو شامة الجزائري، ط1، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1424هـ - 2003م.

بيان خطأ من أخطأ على الشافعي. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر (ت: 458هـ)، المحقق: د. الشريف نايف الدعيس، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1402هـ.

التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة. ابن أبي خيثمة، أحمد (ت: 279هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، ط1، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1427هـ - 2006م.

تاريخ بغداد وذيوله. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت: 463هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ.

تذكرة الحفاظ وبصرة الأيقاظ (مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي). ابن الميرد الخنيلي، يوسف بن حسن بن أحمد ابن عبد الهادي (ت: 909هـ)، عناية: لجنة مختصة من، المحققين بإشراف: نور الدين طالب، ط1، سوريا: دار النوادر، 1432هـ - 2011م.

تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي

- الثقات، ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، التميمي، أبو حاتم، البُستي (ت: 354هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، ط1، حيدر آباد الدكن الهند: دائرة المعارف العثمانية، 1393هـ - 1973م.
- جامع البيان في تأويل القرآن. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد الآملي، (ت: 310هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1420هـ - 2000م.
- الجامع. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَورة، د.ط، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996: 1998م.
- الدراية في تخريج أحاديث الهداية. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد (ت: 852هـ)، المحقق: السيد عبد الله هاشم اليافعي المدني، د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت.
- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم. الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748هـ)، المحقق: محمد إبراهيم الموصللي، ط1، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1412هـ.
- زاد المعاد في هدي خير العباد. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت: 751هـ)، ط27، بيروت: مؤسسة الرسالة، بيروت؛ الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، 1415هـ.
- السنن. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، ط1، د.م: دار الرسالة العالمية، 1430هـ.
- السنن. الدارقطني، علي بن عمر، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1424هـ.
- السنن الكبرى. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. ط1، حيدر آباد - الهند: مجلس دائرة المعارف العمانية، 1352: 1355هـ.
- السنن الكبرى. النسائي، أحمد بن شعيب. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ - 2001م.
- السنن النسائي. النسائي، أحمد بن شعيب. ط1، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، 1428هـ - 2007م.
- السنن. سعيد بن منصور، د.ط، الهند: الدار السلفية، 1403هـ - 1982م.
- سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني. البرقاني، أحمد بن محمد بن أحمد (ت: 425هـ)، تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم، د.ط، القاهرة: مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، د.ت.
- شرح التبصرة والتذكرة. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين (ت: 806هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1423هـ - 2002م.
- شرح علل الترمذي. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي (ت: 795هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ط1، الأردن: مكتبة المنار، 1407هـ - 1987م.
- صحيح ابن حبان «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان». محمد بن حبان، أبو حاتم، البُستي (ت: 354هـ)، ترتيب وتقريب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: 739هـ)، حققه: شعيب الأرنؤوط، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ.
- صحيح البخاري. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله، ط1، بيروت: دار طوق النجاة، 1422هـ.
- علل الدارقطني: العلل الواردة في الأحاديث النبوية. الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد (ت: 385هـ)، تحقيق وتحرير: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط1، الرياض: دار طيبة، 1405هـ - 1985م. والمجلدات من الثاني عشر، إلى

صالح بن عبد الله الصباح: إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس)...

- الخامس عشر علق عليها: محمد بن صالح الدباسي، ط1،
الدمام: دار ابن الجوزي، 1427هـ.
- عمل الحديث. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن
المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (ت: 327هـ)، المحقق:
بإشراف وعناية: د. سعد بن عبد الله الحميد، و د. خالد بن
عبد الرحمن الجريسي، ط1، الرياض: مطابع الحميضي،
1427هـ - 2006م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري. العيني، محمود بن أحمد بن
موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفى بدر الدين
(ت: 855هـ)، د. ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي،
د. ت.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن
علي بن محمد، د. ط، بيروت: دار المعرفة، 1379هـ.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي. السخاوي، محمد بن
عبد الرحمن (ت: 902هـ)، المحقق: علي حسين علي، ط1،
مصر: مكتبة السنة، 1424هـ - 2003م.
- الكفاية في علم الرواية. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت
(ت: 463هـ)، المحقق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم
حمدي المدني، د. ط، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د. ت.
- المراسيل. أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق،
المحقق: شعيب الأرنؤوط، ط2، بيروت: مؤسسة
الرسالة، 1418هـ - 1998م.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابن أبي الفضل صالح.
ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد
الشيباني (ت: 241هـ)، د. ط، الهند: الدار العلمية، د. ت.
- المستدرک علی الصحیحین. الحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبد الله
النيسابوري، د. ط، بيروت: دار المعرفة، د. ت.
- المسند. ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، ط1، د. م: جمعية المكنز
الإسلامي - دار المنهاج، 1431هـ - 2010م.
- مسند البزار (المشهور باسم البحر الزخار). البزار، أحمد بن عمرو
بن عبد الخالق (ت: 292هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن
زين الله، ط1، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم،
1988م.
- المسند. الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن، ط1، الرياض: دار المغني
للنشر والتوزيع، 1412هـ - 2000م.
- المصنف. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. ط2، بيروت: المكتب
الإسلامي، 1390: 1403هـ - 1970: 1983م.
- المصنف في الأحاديث والآثار. أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن
محمد العبيسي (ت: 235هـ)، المحقق: كمال يوسف
الحوت، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1409هـ.
- المعجم الأوسط. الطبراني، سليمان بن أحمد، الناشر. ط1، القاهرة:
دار الحرمين، 1415هـ.
- المعجم الكبير. الطبراني، سليمان بن أحمد، د. ط، القاهرة: مكتبة
ابن تيمية، أما الأجزاء: (13، 14، 21) فهي بتحقيق
فريق من الباحثين بإشراف: سعد بن عبد الله الحميد،
وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، د. ت.
- معرفة السنن والآثار. البيهقي، أحمد بن الحسين، (ت: 458هـ)،
المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، كراتشي -
باكستان: جامعة الدراسات الإسلامية، 1412هـ -
1991م.
- معرفة الصحابة. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن
إسحاق بن موسى بن مهران (ت: 430هـ)، المحقق:
عادل بن يوسف العزازي، د. ط، الرياض: دار الوطن
للنشر، الرياض، د. ت.

المتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ. ابن الجارود
النيسابوري، ط1، القاهرة: دار التقوى للطبع والنشر
والتوزيع، 1428هـ - 2007م.

المؤتلف والمختلف. الدارقطني، علي بن عمر (ت: 385هـ)،
المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط1، بيروت:
دار الغرب الإسلامي، 1406هـ - 1986م.

الموطأ. مالك بن أنس، ط1، أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان
آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، 1425هـ -
2004م.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان
(ت: 748هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، ط1،
بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1382هـ -
1963م.

الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز. أبو عبيد، القاسم بن سلام
البغدادي (ت: 224هـ)، المحقق: محمد بن صالح
المدني، ط2، الرياض: مكتبة الرشد، 1418هـ.

النكت على كتاب ابن الصلاح. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي
بن محمد (ت: 852هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير
المدخلي، ط1، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي
بالجامعة الإسلامية، 1404هـ - 1984م.
